



مجموعة البنك الدولي

نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة

في هذا العدد

١. الأموال لن تُصلح الأمور هنا ٣٨
٢. قطاع العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧٨
٣. التطورات الاقتصادية الجديدة ١٠٨
٤. تحديث للمحفظة الاستثمارية للبنك الدولي ٢٢٨
٥. مشروع معالجة مياه المجاري الطارئ في شمال غزة ٣١٨
٦. سوق التنمية العالمية ٣٣٨
٧. إعلان: تعيين مدير وممثل مقيم للبنك الدولي ٣٤٨

أخبار تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة



تشرين الثاني ٢٠٠٥

أرقام الاتصال : البنك الدولي

أرقام مكتب الضفة الغربية

المقسم الرئيسي ٠٢-٢٣٦٦٥٠٠

الفاكس ٠٢-٢٣٦٦٥٤٣

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي

نايجل روبرتس

٠٢-٢٣٦٦٥٠٦

نائب المدير/التنمية البشرية

سيما كنعان

٠٢-٢٣٦٦٥٤١

الاقتصاد

أنثرونها بنونرجي

٠٢-٢٣٦٦٥٢٨

التعليم

ادريانا جاراميلو

٠٢-٢٣٦٦٥١٤

الاصلاح القانوني

بول بريتيوري

٠٢-٢٣٦٦٥٣٤

المياه والطاقة

خييري الجمل

٠٨-٢٨٢٣٤٢٢

الصحة

عماد دويك

٠٢-٢٣٦٦٥١٤

البنية التحتية

ابراهيم دجاني

٠٢-٢٣٦٦٥٥٣

دراسات مجتمعية

تانجا هوهي

٠٢-٢٣٦٦٥١١

صرف اموال المشاريع

عادل عودة

٠٢-٢٣٦٦٥١٥

المكتبة

ماري كوسا

٠٢-٢٣٦٦٥٢٩

مؤسسة التمويل الدولية

مسؤول استثمار

يوسف حبش

٠٢-٢٣٦٦٥١٧

فاكس: ٠٢-٢٣٦٦٥٢١

ارقام مكتب غزة:

المنسق

حسام ابو دقة

٠٨-٢٨٢٤٧٤٦ / ٢٨٢٣٤٢٢

فاكس: ٠٨-٢٨٢٤٢٩٦

منسقة النشرة: ماري كوسا

للاشتراك: mkoussa@worldbank.org

تتواجد هذه النشرة على الانترنت: <http://www.worldbank.org/we>

«الأموال لن تصلح الأمور هنا»

نايجل روبرتس، المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يناقش عمل البنك في الضفة والقطاع في مقابلة شخصية اتسمت بالصرامة.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، يواجه الفلسطينيون تحديات جمّة في هذا القطاع - باعتباره واحداً من أكثر الأماكن اضطراباً وازدحاماً بالسكان في العالم. فهل يمكن التغلب على هذه التحديات وتحقيق الانتعاش؟

لا توجد إجابات سهلة على هذا السؤال بالنسبة لقطاع غزة. وثمة حاجة ماسّة لتحقيق الاستقرار في الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي، في حين يسعى المانحون لعمل ما بوسعهم للمساعدة في تقديم التمويل الإضافي للمشاريع. وهذا هو السبب الذي جعل «جَمْ وولفسون» يركز على إعداد ما يسمّى «برنامج ما بعد الانسحاب»، الذي يعتبر محاولة لتسريع مساهمات المانحين، وإيجاد فرص العمل وحسّ من التفاؤل على جناح السرعة. لكن الآفاق الاقتصادية في قطاع غزة لا تعتبر مستعصية على التغلب عليها وتذليلها. فالقطاع يشهد حالة خطرة من الفقر، ومشكلات الانفصال الاجتماعي المكاني ومعدل مرتفع من النمو السكاني. ولكن قطاع غزة أيضاً، من ناحية أخرى، يحتل موقعاً جغرافياً ممتازاً، ويمتاز بتاريخ طويل من الانفتاح على العالم، وبكوكبة من الطاقات الكامنة لدى أصحاب الأعمال المبادرين الرواد، وبتوافر الإمكانيات لديه للوصول إلى مبالغ كبيرة من المساعدات التي يقدمها المانحون وبامتيازات للنفاذ إلى السوقين الأوروبية والأمريكية. إن الاستثمار في هذه الطاقات الكامنة، مع ذلك، يعني ضرورة تلبية عدد من الشروط المسبقة. فأولاً، قطاع غزة لا يستطيع أن ينمو ويتطور في جوّ يفسده العنف، ولا يمكن للمرء ببساطة أن يتأمل حدوث تنمية طبيعية في ظل إطلاق النار. وثانياً، يجب فتح الحدود الخارجية لقطاع غزة، وإلا فإنه سيُصاب بالشلل ويصبح مستعصياً على الحكم والسيطرة عليه. وثالثاً، فإن الإدارة الفلسطينية لا بد لها من أن تتحسن. فالمستثمرون لن يأتوا إلى بيئة يرون أن الفوضى تعمرها والفساد ينتشر فيها، ولن يعملوا في هذه البيئة التي لا يتم حكمها بطريقة كفؤة ملائمة.

هل البنك الدولي مشارك في دعم عملية الإصلاح القانوني ومكافحة الفساد التي يقوم بها الفلسطينيون؟

نعم، إن البنك الدولي يشارك في هذه العملية، فحينما يتعلق الأمر بالقانون والنظام، فإن الفلسطينيين يحتاجون إلى وجود نظام قانوني يعمل بنجاح، تقوم

بمسائل بعض الناس عن الأسباب التي تجعل البنك الدولي يبذل جهداً كبيراً جداً على قضية المعابر الحدودية في قطاع غزة، يفوق ما يبذله من جهود على قضايا أكبر من ذلك من مثل الوضع النهائي وكيان الدولة. هل يُمكنك الإجابة على هذا السؤال؟

إن قضية الوضع النهائي وقضية كيان الدولة تحتاجان إلى التعامل معهما على المستوى السياسي ضمن سياق خارطة الطريق. ومع ذلك، فإن من الضروري في الوقت الحاضر، الخروج من مرحلة الانتفاضة وتعزيز عملية إعادة الارتباط والتعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكما دأبنا على الإشارة إليه خلال السنة والنصف الأخيرة، فإن إحدى الخطوات الضرورية الأولى لذلك، هي العمل على جعل الاقتصاد الفلسطيني يتحرك من جديد ومحاولة استعادة الوضع الذي كان سائداً عشية اندلاع الانتفاضة. إن العمل الذي كنا وما نزال نقوم به بشأن المعابر الحدودية، وبشأن استعادة الحركة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، يشكل إلى حد كبير جزءاً من هذه العملية. وإذا ما كان المرء يتأمل في انتعاش قطاع غزة، فإن هذا الانتعاش لا يمكن أن يتحقق، ما لم يتم تشغيل المعابر الحدودية، وما لم يتم انسياب حركة الناس والبضاعة بطريقة نظامية وبأعداد وكميات تفوق نظيرتها خلال السنوات القليلة الماضية. وإننا نقدر أن الحاجة تقتضي خروج حوالي ١٥٠ شاحنة من الصادرات يومياً من قطاع غزة لكي يتسنى دعم مستوى معافى وسليم من النشاط الاقتصادي. تجدر الإشارة إلى أن مجموع عدد الشاحنات التي كانت تخرج يومياً من قطاع غزة خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام كان يقدر بحوالي ١٠ شاحنات، منخفضاً من ٢٥ شاحنة يومياً خلال الأشهر التي سبقت تاريخ فك الارتباط مع القطاع. وليس ثمة سبيل يستطيع قطاع غزة بواسطته البقاء على قيد الحياة استناداً إلى هذا الأساس من حركة الصادرات. فما لم تتم استعادة الحركة، فإننا لن نستطيع إنعاش الاقتصاد وبثّ الروح فيه من جديد، ومن دون ذلك الانتعاش سيكون من الصعب كثيراً إيجاد بيئة تستطيع أن تنجح السلطة الفلسطينية في أداء وظائفها من خلالها، وأن يتم نقل قضية مفاوضات الوضع النهائي إلى واجهة الأحداث.

من خلال المحاكم النظيفه/النزيهة والفاعلة بإصدار أحكام ملائمة، وتصرف الشرطة كوكالة منبثقة من الشعب وليس لها مصالحها الخاصة. وهذا أمر مهم بطبيعة الحال، لصالح الاستقرار الاجتماعي العام وكذلك لصالح الاستثمار. فلو كنت واحداً من أصحاب الأعمال، فإنك بحاجة إلى أن تثق بأن تكون موجوداتك تحظى بالحماية، وإلى وجود نظام يحميك فيما لو وقعت في منازعة أو خلاف مع الآخرين. إن البنك الدولي وعدداً آخر من المانحين (بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) حريصون تماماً على دعم عملية الإصلاح القانوني وقد كانوا كذلك على مدى سنوات عديدة. ولسوء الحظ، فإن السلطة الفلسطينية قد أبدت مقدرة ضئيلة على تحقيق التحسينات في هذا المجال.

إن الفساد مشكلة خطيرة، ولا يحتاج الأمر إلى الاطلاع على التقديرات الأخيرة التي أصدرتها منظمة الشفافية الدولية لمعرفة حجم هذا الفساد. وإن الفلسطينيين أنفسهم هم أشد الناس انتقاداً للسلطة الفلسطينية في هذا المجال. فقد دأب ٨٠٪ أو أكثر من الفلسطينيين، على مرّ السنين، على الإفصاح، من خلال استطلاعات الرأي، عن اعتقادهم بأن السلطة الفلسطينية تشهد درجة خطيرة من الفساد، وقد طالبوا بإحداث تغيير في الوضع الحالي. إننا في البنك الدولي، وكذلك المانحين الآخرين، يمكننا أن نساعد السلطة الفلسطينية في التصدي لمشكلة الفساد هذه ومعالجتها - وهي مشكلة تتعلق بالتصورات وبواقع حقيقي - وذلك فيما لو أرادت السلطة الفلسطينية ذلك. بيد أن مهاجمة الفساد أمر شديد الصعوبة ويتطلب مجموعة متنوعة ومتضافرة من التدابير، ومنها أولاً: التدبير المتعلق بالشفافية بحيث تكون نشاطات السلطة الفلسطينية أكثر انفتاحاً على التدقيق والفحص من قبل الجمهور العام. وهذا بدوره يتطلب حرية أكبر في نشر المعلومات لكي يستطيع المواطنون المعنيون المساعدة في إخضاع المسؤولين الحكوميين للمساءلة. وثاني هذه التدابير يتعلق بوجود تعريف قانوني واضح يحدد الأمور التي تُشكل الفساد، مع وجود عقوبات واضحة للمخالفين. وبعد ذلك نحتاج إلى وجود استعداد لدى السلطة الفلسطينية لإدانة ومعاينة هؤلاء المسؤولين الذين كانوا ولا يزالون يسيؤون استخدام وظائفهم ومناصبهم على مدى السنوات القليلة الماضية، بصرف النظر عن علو المرتبة التي وصلوا إليها.

الفجوة التمويلية التي قدرتها السلطة الفلسطينية في بداية عام ٢٠٠٤ بلغت ٦٥٠ مليون دولار أمريكي، ويبدو أنها أخذت في النمو.

لقد خلقت السلطة الفلسطينية لنفسها أزمة مالية خطيرة خرجت فيها نفقات الرواتب عن نطاق السيطرة بصورة جوهريّة. وبالرغم من الجهود التي يبذلها وزير المالية للحفاظ على النظام، فقد أظهر المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس الوزراء تقديراً ضئيلاً للحاجة إلى تقييد هذه النفقات، واستسلما معاً للضغط الذي تمارسه مختلف الجماعات من قوات الأمن وجهاز الخدمة المدنية. إنني أستطيع تفهم الأسباب التي تجعل العاملين في القطاع العام الاستمرار في المطالبة بزيادة الرواتب .. فعندما يتم توزيع الراتب العادي الذي يتم استلامه من السلطة

الفلسطينية على جميع الذين تتم إعالتهم من هذا الراتب، لا يحصل كل شخص منهم إلا على مقدار ضئيل لا يكفي حاجته. ومن ناحية أخرى، فإن رواتب العاملين في القطاع العام ازدادت بنسبة ٧٪ سنوياً طوال أعوام الانتفاضة، في الوقت الذي استوعب فيه القطاع الخاص عبء الارتفاع المتزايد في معدل البطالة، وعبء البطالة ذاتها وبقاء مستويات الرواتب راكدة على حالها. إن نتيجة زيادة الرواتب بهذه الطريقة تؤدي إلى معاناة الجمهور العام: إذ لا تتوفر إلا أموال قليلة لدفع التكاليف الجارية للمدارس والمستشفيات ولصيانة المرافق العامة. فعشية اندلاع الانتفاضة، كانت الموازنة التقديرية متوازنة، ولم تكن هناك حاجة للدعم الخارجي. أما الآن، فمع أن الإيرادات قد عادت - بدرجة ملحوظة تماماً - إلى مستوياتها ما قبل الانتفاضة، فإن السلطة الفلسطينية تنتظر عجزاً في الموازنة من المحتمل أن يصل في العام القادم إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي. ولا أعتقد أن المانحين سيقومون بتمويل فجوة مالية بهذا الحجم.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي مبلغ دعم الموازنة الذي تلقته السلطة عام ٢٠٠٤ بلغ حوالي ٣٥٠ مليون دولار أمريكي، ويتوقع أن يتم استلام مبلغ مماثل لدعم الموازنة في هذا العام. وتواجه السلطة الفلسطينية الآن بعض الخيارات غير السارة. فإما أنها ستضطر إلى تخفيض الرواتب وإما أن تقوم بتخفيض عدد العاملين، وهما خياران أحلاهما مرّ. فإذا ما قامت بتخفيض عدد الموظفين، فإن ذلك لا بد وأن يكون من كوادرات الدوائر الأمنية. وهذا أمر لا يمكن القيام به في هذه الأيام عن طريق وضع شباب، غير مدربين نسبياً في الشوارع مرة أخرى بسبب وجود فرصة كبيرة في بقاء معدلات البطالة مرتفعة خلال السنوات القليلة القادمة (بنسبة تصل إلى أواخر العشرينات في المئة، وإلى أكثر من ٣٠٪ في قطاع غزة). وهذا يوحى بضرورة استخدام نهج «تخفيض عدد العاملين» يتعدى ببساطة مجرد تقديم حُرْمٍ تقاعدية نقدية. فهؤلاء العاملين بحاجة إلى إعادة تدريب، وإلى فرص ليشأروا أعمالهم الاستثمارية الخاصة، وإلى إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وهذا يعني استخدام نهج لتخفيض النفقات، مختلف عن النهج الذي يمكن اعتماده في اقتصاد يشهد معدلات منخفضة للبطالة. وأود أن أضيف شيئاً آخر أيضاً: فإذا لم تمارس السلطة الفلسطينية عملية ضبط للمالية العامة لديها، فإنه سيصبح من الصعب على المانحين تبرير الاستمرار في تقديم الدعم للموازنة. إن الحاجة تدعو الآن إلى وجود قيادة واضحة للمالية العامة ابتداءً من رأس السلطة الفلسطينية، وإلى تعريف لبرنامج للتكيف المالي يستمر لعدة سنوات، يمكنه أن يؤدي إلى إحداث خفض تدريجي للعجز في المالية العامة. ولو أن السلطة الفلسطينية تُظهر التزاماً حقيقياً هنا، فإنني أعتقد أن المانحين يجب أن يضاعفوا جهدهم ودعمهم لعملية التكيف، بمستويات أعلى من مستويات الدعم الذي شهدتها السنوات الثلاث السابقة.

الفجوة التمويلية التي قدرتها السلطة الفلسطينية في بداية عام ٢٠٠٤ بلغت ٦٥٠ مليون دولار أمريكي، ويبدو أنها أخذت في النمو.

لقد خلقت السلطة الفلسطينية لنفسها أزمة مالية خطيرة خرجت فيها نفقات الرواتب عن نطاق السيطرة بصورة جوهريّة. وبالرغم من الجهود التي يبذلها وزير المالية للحفاظ على النظام، فقد أظهر المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس الوزراء تقديراً ضئيلاً للحاجة إلى تقييد هذه النفقات، واستسلما معاً للضغط الذي تمارسه مختلف الجماعات من قوات الأمن وجهاز الخدمة المدنية. إنني أستطيع تفهم الأسباب التي تجعل العاملين في القطاع العام الاستمرار في المطالبة بزيادة الرواتب .. فعندما يتم توزيع الراتب العادي الذي يتم استلامه من السلطة

طلبت لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة (AHLC) من البنك الدولي مراقبة التقدم الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق برفع حالات الإغلاق وبالتحسينات في الحاكمية الفلسطينية. إننا لم نر شيئاً من هذا التقدم في هذا العام بعد.

نظراً لمختلف المطالبات الأخرى التي واجهناها هذا العام، بما في ذلك مشاركتنا المكثفة في عملية فك الارتباط، وفي المفاوضات التي عقدت في هذا الصيف، لم يتوافر لدينا الوقت لإعداد التقارير الربع سنوية التي خططنا لإعدادها. ومع ذلك، فإننا الآن نقرب من إنهاء إعداد تقرير حول المحصلة الاقتصادية للشهور الستة الأولى من هذا العام، وحول التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في عملية تفكيك منشآت الإغلاق وتقوية عملية الإصلاح الفلسطينية. وسيتم تقديم هذا التقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة «AHLC» في كانون الأول/ديسمبر، وسوف يساعدنا جميعنا في التوصل إلى إجماع في الرأي حول ما حدث على مدى السنة الماضية، وكنتيجة لفك الارتباط، وحول الاستجابة التي يجب علينا كمانحين تقديمها في العام القادم.

لقد مضى على وجودك في منصب المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة الخمس سنوات حتى الآن وإنك تقترب من موعد العودة إلى واشنطن لتتولى مهمة أخرى. هل أنت راضٍ عما استطعت أن تقوم به في الضفة والقطاع؟

لا، إنني لست راضٍ عن ذلك. ولا يمكن لأي شخص كان، عمل وما يزال يعمل على مدى هذه الفترة الطويلة على عملية السلام كما عملت، أن يغادر هذه البلاد وهو يعمل بإحساس كبير من الإنجاز. فإننا على مسافة بعيدة جداً من تحقيق السلام، وأتحمّل قسماً خاصاً بي من اللوم في عدم تحقيق ذلك. لقد كان بإمكانني، لا بل كان ينبغي، أن أنجز قدراً أكبر. لقد فاتني عدد من الفرص، وقد أصدرت أحكاماً شخصية سيئة، وفي كثير من الأحيان خذلتني شجاعتي.

لقد كنت وما أزال أعمل في مجال النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني على مدى اثني عشر عاماً حتى الآن، وقد بدأ عملي هذا في واشنطن أولاً، وهنا في الآونة الأخيرة. وقد يكون من غير الملائم القول بأن هذا النزاع قد أصبح نزاعاً خاصاً بي نظراً لأنه يمكنني أن أغادر، لا بل إنني سوف أغادر الضفة والقطاع قريباً. ولكنني عشتُ وتعايشت مع هذا النزاع بطريقتي الخاصة لمدة طويلة حتى الآن.

أمر يدعو للارتياح، ألا وهو وجود إجماع واضح في الرأي حول الاقتصاد الفلسطيني، وحول أهمية وكيفية إنعاشه. فمعظم الناس يقبلون دونما أي تساؤل الآن بأن وجود اقتصاد فلسطيني مزدهر يعتبر أمراً حيوياً وأساسياً إذا ما أريد تحقيق أمن مستدام للفلسطينيين والإسرائيليين، وللمحافظة على نوع ما من العملية السياسية. ومن الواضح أيضاً ما تقتضيه استعادة الاستقرار والازدهار الاقتصادي. أعتقد أننا جميعاً فهمنا هذا الأمر بالشكل الصحيح في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. فلا بد لنا من وضع حدٍّ للعنف، ولا بد من تفكيك منشآت الإغلاق ومن وجود حاكمية فلسطينية. وإذا - بل فقط إذا - ما تم تحقيق هذه الأمور، فإننا سنحتاج إلى المزيد من أموال المانحين بمقدار يفوق ما تمّ تقديمه من أموال على مدى السنوات الأربع الماضية. إن توافر هذه المجموعة المتألّفة من العناصر، سوف يحقق، دونما شك كبير، معدلاً من النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتألف من خانتين رقميتين، وانخفاضاً سريعاً في معدل البطالة وخفضاً كبيراً في انتشار الفقر.. وكل ذلك سيتحقق في بضع سنوات نسبياً. والمشكلة هي أن هذه الأشياء لن تحدث ما لم تكن هناك عملية سياسية أيضاً يعتقد الفلسطينيون أنها ستقودهم إلى الاستقلال وإلى بلوغ مرحلة إقامة الدولة.. ولا يوجد إلا اعتقاد ضئيل بذلك في الوقت الحاضر.

إنني أشعر بالرضى عن العمل الذي قمنا به بشأن الإغلاق على مدى السنوات الثلاث الماضية. البعض يشعر بأن هذه الفكرة تستحوذ علينا استحواداً تاماً، ولكنني لا أتفق معهم في ذلك. فإذا ما كان القضاء على العنف هو المفتاح النهائي للازدهار الفلسطيني فإن الباب الذي يُفضي إلى ذلك هو التوقف عن فرض حالات الإغلاق. لقد باشرنا بطمأننة إسرائيل بأنه من الممكن، في ظل الحقائق الواقعية الحالية، التخلص من معظم القيود المفروضة على الحركة من دون تعريض إسرائيل للخطر، وقد أوضحنا أنه ضمن سياق إدارة الحدود، يمكننا تحقيق الازدهار الفلسطيني والأمن الإسرائيلي في آن معاً، وأن الاستمرار في إغلاق الحدود وفرض القيود عليها بالطريقة التي تقوم بها إسرائيل لا يُعزّز الأمن المستدام. لقد تبني السيد «جيم وولفينسون» العمل الذي قام به البنك الدولي، وجعله محور أجدته (برنامج عمله)، وهي أجدته نقلها إلى المستوى السياسي بطريقة لم يكن بمقدور البنك أن يقوم بها. وكان لدى السيد «وولفينسون» أيضاً الشجاعة للقيام بذلك. فمن ناحية، كان الأمر بالنسبة للبنك يتعلق بتحليل ما كان ينبغي عمله، وبالنسبة للسيد «وولفينسون»، من ناحية أخرى ثمة شيء آخر يقوله: «احكموا عليّ إن كنت سأنفذ هذه الأجددة أم لا». إن هذا الوضوح، والضغط الذي يحدثه على كل شخص لتجنّب الفشل قد أدّى إلى توليد قدر من الضغط الخارجي من أجل التغيير، يفوق ما شهدناه هنا منذ سنوات عديدة.

بعد مضي اثنتي عشرة سنة، فإنني ما زلت متأثراً بما يُظهره الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني من قوة ومرونة. غير أن هذه القوة يُشاطرها أيضاً قدر كبير من الضعف. ولا أعتقد أنّ أيّاً من الشعبين (الطرفين) «يرى» الشعب الآخر بوضوح. فالدم والصدّات شوّهت كلّها المشهد العقلي. فكل من الطرفين يضيفي الصبغة الشيطانية على العدو (الطرف الآخر) ويقلل من قدره وقيّمته، وهذا يقود البعض إلى الاعتقاد أنّ تحقيق «النصر» أمر ممكن، وأن الأساطير السياسية الخطرة من الممكن تعزيزها ودعمها. ويمكن للمرء القول بأن هذا النزاع واحد من النزاعات التي تستصرخ داعيةً إلى وجود طرف ثالث قوي ومحايد. وأيّاً ما كان الحال، فإنه لا يوجد طرف ثالث مستعد للقيام بدور تدخلي في هذا الوضع. تُلْكُم هي الحقيقة. لذا، فإن الإجابات يجب أن تأتي من الفلسطينيين والإسرائيليين، من

عقد التسعينيات من القرن الماضي، وعُبرَ صندوق الإصلاح القائم حالياً. وقد كنا متفوقين على غيرنا من المانحين في مبادرة إيجاد فرص العمل في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، واستطعنا تدبير أموال استحدثت ٣٥,٠٠٠ «فرصة عمل - سنوات» من الأعمال المؤقتة. جدير بالذكر أن هذا سيدلُّ على أن البرنامج قد استقطب بعض أفضل الكوادر الفنية لدى البنك الدولي وأكثرها تفانياً في أداء العمل. إن هؤلاء هم الأشخاص الذين يَتميّز بهم البنك. فهم من ذوي الكفاءة الذين يؤدون عملهم بهدوء، من دون تكلف ولا ضغط ولا ضوضاء، وباحتراف ومهنية حقيقية. لقد حظيت بامتياز كبير جداً في تقديم خدماتي مع هؤلاء الزملاء.

ولكنني لا أشعر بالندم على ما أنفقت من وقت كبير على السياسات والاستراتيجيات. وفي نهاية المطاف، فإن الافتقار إلى المشاريع والافتقار إلى الأموال من المانحين ليسا السببين الوحيديين في تقزّم الاقتصاد الفلسطيني وجعل العديد من الفلسطينيين فقراء. فالأموال لن تصلح الأمور هنا. لقد طُلب منا - أي من البنك الدولي - الحضور إلى هذه البلاد قبل اثني عشر عاماً في مسعى جماعي لوضع حد للاحتلال والنزاع، وللقيام بذلك بطريقة تكون ناجحة بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. لقد ذكرت سابقاً أنه لا بد لأي حلٍّ كان من أن يبنى على ما تحقق من استقرار في الاقتصاد الفلسطيني وعلى نموه. وكما ورد في تقريرنا لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإن الازدهار لا يمثل ضماناً للسلام، بل إن العكس هو الصحيح بكل تأكيد. فإذا ما كان هناك اقتصاد آخذ في الانهيار، وإذا ما شهدت أوساط الشباب معدلات مرتفعة من البطالة، ومستويات سائدة من الفقر ومن انقطاع الأمل الاجتماعي، سيكون هناك أساس ضئيل للوصول إلى حل توفيقي وإلى المصالحة.

خلال الضغط الذي يضعونه على قياداتهم من أجل التغيير. ومع ذلك، فإنني غير متأكد حتى هذه اللحظة من وجود سوق محلية لنوع القيادة التي تقتضي الحاجة وجودها من أجل إنهاء هذه الحرب المريعة التي طال أمدها.

ما الذي يمكنك أن تؤديه بطريقة مختلفة فيما لو قُدِّر لك تولّي هذا المنصب مرة أخرى؟

ربما كنت قد أنفقت وقتاً إضافياً على المحفظة الاستثمارية لمشروعاتنا يفوق ما قضيته من وقت عليها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن زملائي قاموا بمهاماتهم بطريقة ممتازة ورائعة من دون مساعدة مني. وإن لمشروعاتنا سجلات حافلة بالإنجازات الممتازة وقد أسهمت إسهاماً حقيقياً في الضفة والقطاع. لقد قمنا بإنفاق حوالي ٦٪ من الأموال التي تم صرفها منذ عام ١٩٩٣، وقمنا بإدارة نسبة أخرى مقدارها ١٤٪ بالنيابة عن المانحين الآخرين. وقد مولت هذه المبالغ التي تم إنفاقها مشروعات للبنية التحتية - بالأرقام الصافية - أكثر من المشروعات التي نفّذها أيّ مانح آخر بصفة منفردة. لقد أحصيتُ ما يزيد على ٢٠٠٠ مشروع عندما تفحصتها في الأسبوع الماضي، وإنني متأكد من أن هذا الرقم أقل من التقدير الحقيقي لعددّها. ومن هذه المشاريع: الآبار، وتعبيد الشوارع، والجسور، والمدارس، وإعادة تأهيل مساحات من الأراضي. وهذه كلها مشاريع أحدثتُ فرقاً وأثراً مهماً لشخص ما، مع أن هذا الأثر قد يكون سريع الزوال أو غير مكتمل. كما أن مشاريع المياه والمشاريع البلدية التي تم تنفيذها ساعدت - من خلال تميّز الأعمال التي قام بها زملائي في هذين القطاعين - على تكييف ومواءمة الطريقة التي يؤدي بها العمل في الوقت الحاضر في هذين القطاعين. لقد قمنا (أي البنك الدولي) بدور رئيس في حماية السلطة الفلسطينية من الانهيار من خلال دعم الموازنة الذي قدمناه عبر الصندوق الاستئماني المعروف باسم صندوق Holst في

الضفة الغربية وقطاع غزة: العدالة

قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم بفعالية على محك التجربة والاختبار. إن تأمين إطار قانوني ملائم وإنفاذ القوانين والقرارات القضائية سيكون ذا أهمية بالغة لجهود السلطة الفلسطينية. وثمة إحساس بأن الإصلاح القانوني يجب أن يُمضي قدماً بهدف ضمان إبقاء الضفة الغربية وقطاع غزة كياناً قانونياً واحداً، وهو أمر سيكون على درجة من الصعوبة أكبر بسبب استمرار إسرائيل في احتلالها للضفة الغربية.

القضايا الرئيسية

الإصلاح القضائي: بهدف دعم وتعزيز خطة الأربعة أشهر، قام الرئيس عباس في آذار/مارس من هذا العام (٢٠٠٥) بالتوقيع على مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء اللجنة التوجيهية لتطوير السلطة القضائية. وتضم اللجنة التوجيهية في عضويتها مجلس القضاء الأعلى، ووزارات العدل، والتخطيط، والمالية، والداخلية، واللجنة القانونية للمجلس التشريعي الفلسطيني، والنائب العام، ونقابة المحامين، ووحدة دعم تنسيق الإصلاح، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين. لقد قامت هذه اللجنة بصياغة التعديلات اللازمة على قانون السلطة القضائية وتم اعتماد هذه التعديلات من مجلس الوزراء، ثم تم تقديمها إلى المجلس التشريعي الفلسطيني. وتتناول هذه التعديلات العقوبات الأكثر أهمية التي تعيق عمل السلطة القضائية، بما فيها: توضيح نطاق تفويض وصلاحيات مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل فيما يتعلق بإدارة المحاكم، ووضع المعايير اللازمة لتعيين وترقية القضاة، وإيضاح العلاقة بين وزارة العدل ومكتب النائب العام. كما يشتمل تفويض اللجنة، التي يستمر عملها لمدة سنة واحدة، على ما يلي: وضع اللمسات النهائية على الأنظمة واللوائح الداخلية للهيئات القانونية والقضائية، واقتراح التدابير اللازمة لتعزيز استقلالية القضاء، واقتراح التشريعات

الخلفية

ما تزال الحاجة إلى إجراء الإصلاح القانوني والقضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة قوية. فالإطار القانوني المطبق فيهما يعتمد على خليط من التشريعات التي كان معمولاً بها أثناء الحكم العثماني، والانتداب البريطاني، والتشريعات التي اقترتها السلطة الفلسطينية إلى جانب الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، تظل التشريعات الأردنية نافذة المفعول في الضفة الغربية، وتظل الأنظمة الإدارية المصرية مطبقة في قطاع غزة، مما يجعل هذه الأطر غير متوافقة نوعاً ما. وعلى الرغم من محاولات التوفيق والتنسيق بين مختلف الأطر التشريعية هذه، إلا أن الحاجة ما تزال تقتضي إجراء المزيد من الإصلاحات ولا سيما بالنسبة للتشريعات التجارية. فبعد التوقيع على اتفاقات أوسلو، مُنحت السلطة الفلسطينية الولاية على بعض الأجزاء من الضفة الغربية وغزة. ومع أن الاتفاقات تقضي بالتوسع التدريجي لهذه الولاية، إلا أنه لم يتم اتخاذ مثل هذه الخطوات على أرض الواقع. وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية، مثل اعتماد القانون الأساسي وتعديله فيما بعد، بعد اندلاع الانتفاضة الأخيرة عام ٢٠٠٠، بقي التقدّم في إجراء الإصلاح القانوني والقضائي بطيئاً.

ولقد أدت الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة إلى دفع الإصلاحات القانونية والقضائية إلى صدارة الأحداث: فبعد وفاة الرئيس عرفات في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فاز محمود عباس (أبو مازن) في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت تحت إشراف اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية. وقد اعتبرت الانتخابات حرةً ونزيهة وفقاً للمراقبين الدوليين. ثم أُجريت الانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، وكانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٥. ومن المقرر أن تُجرى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولقد بدا التركيز المتجدد على الإصلاح القانوني والقضائي واضحاً في السياسات والإجراءات التي وضعتها ونفذتها السلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة. وغدا التركيز على الإصلاح القانوني والقضائي المحور الأكثر أهمية في ضوء فك الارتباط الإسرائيلي والانسحاب المخطط له من غزة، التي تضع

^١ مُعدّ هذه الورقة هو بول برتيتور، مستشار قانوني

المتعلقة بالفصل بين السلطات الحكومية الثلاث. ومما يذكر هنا أن جهازي المحاكم الإدارية والمحاكم العمالية لم يصلوا بعد إلى العمل بكامل طاقتهم.

توصيات البنك الدولي

لقد قدم البنك العديد من التوصيات إلى السلطة الفلسطينية حول الإصلاح القانوني والقضائي بالنسبة لتطوير مشروع الإصلاح القانوني والمساعدة في فك الارتباط الإسرائيلي المتعلق بقطاع غزة. فبالنسبة لفك الارتباط هذا، قدم البنك التوصيات اللازمة حول التشريعات المتعلقة بالأراضي وبيدادة الموارد الأخرى. وكذلك قدم البنك مؤخراً للسلطة الفلسطينية قائمة بالخطوات التالية الموصى بها، والتي سيتم اتخاذها بالنسبة لبلورة استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد (انظر «الحاكمية» صفحة ٢).

برنامج الحكومة

دعت خارطة الطريق – التي تطرح حلاً دائماً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقضي بإقامة دولتين – السلطة الفلسطينية لاستكمال الخطوات اللازمة الكفيلة بالفصل بين السلطات، والوفاء بتحقيق بعض الإنجازات على صعيد الإصلاح القضائي. فأقرت السلطة الفلسطينية خطة العمل الخاصة بالإصلاح لمدة سنة واحدة، تمتد من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأعدت صياغتها وحدة دعم تنسيق الإصلاح التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وتلزم هذه الخطة السلطة الفلسطينية بالقيام بالمهام التالية من حملة مهمات أخرى: معالجة الفساد، تحسين الظروف اللازمة لإنشاء وتشغيل اقتصاد السوق، ودعم الإصلاح القضائي والارتقاء بسيادة القانون، بما في ذلك ضمان تنفيذ قرارات المحاكم. وفي اجتماع لندن للمانحين في آذار/مارس ٢٠٠٥، التزمت السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات أخرى في مجال إصلاح القضاء. وتنص خطة التنمية المتوسطة المدى للإصلاح الفلسطيني (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، التي وضعتها وحدة دعم تنسيق الإصلاح، على وضع الإصلاح وبناء القدرات كأولوية على جدول أعمال وزارة العدل والسلطة القضائية. وأخيراً، هناك خطة الأربعة أشهر التي أقرتها حكومة محمود عباس كجزء من أجندة إصلاح أوسع نطاقاً للسلطة الفلسطينية، والتي تشمل أيضاً الإصلاح القانوني والقضائي. وتشتمل أهدافها على: تقوية السلطة القضائية من خلال ضمان كفاءتها واستقلاليتها، وضمان الاحترام لتنفيذ القرارات القضائية، ووضع اللامسات النهائية على الخطة اللازمة لتجديد وتنشيط السلطة القضائية وإصلاحها إصلاحاً كاملاً، بالإضافة إلى التصدي لقضية الإصلاح الاقتصادي ومعالجتها بغية دعم لقطاع الخاص بالتشجيع على الاستثمار.

الضرورية لإنشاء مركز للتدريب القضائي والمحاكم الإدارية، والتوصية بالتدابير اللازمة لتحسين العلاقة بين الشرطة والمدعين العامين، والاختناقات في إدارة الدعاوى، وتنفيذ القرارات القضائية، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية والبنية التحتية.

الإصلاح التشريعي: في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، تقدمت اللجنة المؤقتة الخاصة للمجلس التشريعي الفلسطيني بتقريرها عن الوضع الراهن حول التقدم الذي تم إحرازه بشأن تقرير إصلاح وتطوير المجلس التشريعي الفلسطيني. لقد سلط تقرير الوضع الراهن الضوء على التقدم الذي تم تحقيقه خلال المرحلة الأولى من عملية الإصلاح، والتي تشتمل على عمليات التقييم والدراسات حول الوضع الحالي للمجلس التشريعي الفلسطيني. وهو يقدم التوصيات بشأن تحريك عملية الإصلاح إلى الأمام بما في ذلك إعادة الهيكلة التنظيمية للمجلس التشريعي الفلسطيني. وعلى الرغم من إجازة عدد من القوانين الرئيسية، إلا أن هناك حاجة ما تزال قوية لإصلاح التشريعات الحالية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالقوانين التجارية.

مكافحة الفساد: اعتمد المجلس التشريعي الفلسطيني على هذه الجبهة، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قانون الكسب غير المشروع المطبق على المسؤولين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في السلطة الفلسطينية. ويقضي القانون بإنشاء مكتب مفوض الحكومة للتحقيق في الشكاوى والتفتيش على البيانات المالية وبيانات الملكية التي يقدمها الأشخاص المشمولين بهذا القانون. وقد قامت السلطة الفلسطينية مؤخراً بتعيين رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السابق للعمل كمفوض للحكومة في هذا المجال. ومع أن هذا المكتب لا يعتبر مؤسسة متخصصة مكتملة النمو لمكافحة الفساد، إلا أن تعيين مفوض الحكومة وسنّ هذا القانون بحد ذاته، يشكلان خطوات على طريق إعداد وبلورة استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. كما أظهرت السلطة الفلسطينية رغبة في مواجهة المسؤولين المتورطين في الفساد وذلك عندما تم البدء بعمليات التحقيق مع المسؤولين، وتم نقض وإبطال بعض الأنشطة غير القانونية مثل مصادرة الأراضي.

الخدمات الأمنية: لقد تم البدء بالتأسيس لعملية بسط السيطرة المدنية على الخدمات الأمنية. إذ تمّ حتى الآن إدماج القوى الأمنية العديدة لتنضوي تحت لواء القيادة المركزية لوزارة الداخلية في ثلاث قوات هي: الأمن القومي، والأمن العام، والمخابرات العامة الفلسطينية. ومع أن المحاكم الأمنية تعتبر وكأنها قد ألغيت بحكم الأمر الواقع إلا أن الحاجة ما زالت تدعو إلى إلغائها بحكم القانون.

إنشاء المحاكم وتشكيلها: لقد تم إحراز تقدّم بسيط بالنسبة لإنشاء المحاكم وفق ما ينص عليه القانون الأساسي. وبشكل خاص، فلا بدّ من إنشاء المحكمة الدستورية، التي تم عرض القانون اللازم لإنشائها على المجلس التشريعي الفلسطيني للنظر فيه. فإنشاء المحكمة الدستورية سوف يساعد على حل المسائل

أنشطة المانحين/الشركات

بدأت البعثة الأوروبية في منتصف عام ٢٠٠٥ بمشروع تبلغ قيمته ٧ ملايين يورو يركّز على إنشاء مركز التدريب القضائي، وبناء دور المحاكم وتأمين نظم تكنولوجيا المعلومات ضمن هياكل عمل المحاكم. وكانت البرامج التي مولتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال الإصلاح القضائي والقانوني، وقد انتهت في أواخر عام ٢٠٠٤، وهناك برامج متابعة يتم تطويرها حالياً لمتابعة نتائج تلك البرامج. ومن المحتمل أن تركز على إنشاء مباني المحاكم، ومساعدة كليات الحقوق، ونقابة المحامين الفلسطينيين، والمساعدة الفنية للمجلس التشريعي الفلسطيني وإنفاذ القرارات القضائية. وعلى الصعيد ذاته، قامت الحكومات اليابانية، والإيطالية، والهولندية بتأمين التمويل اللازم لإنشاء المزيد من مباني المحاكم. هذا مع العلم، أن الصندوق السعودي للتنمية يعكف حالياً على دراسة إمكانية إعادة الالتزام بالأموال السابقة التي حُصصت لإنشاء مبنيين من مباني المحاكم: أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة.

قرض البنك الدولي / دراسات استشارية وتحليلية

خصص البنك الدولي مبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي لمشروع الإصلاح القانوني سيقدمه إلى مجلس المحافظين في السنة المالية ٢٠٠٧. سيركّز هذا المشروع على ثلاثة مجالات رئيسية هي: مكافحة الفساد، والوصول إلى العدالة، وإصلاح القانون التجاري. ومن المتوقع أن تشمل أنشطة مكافحة الفساد، على: دعم بناء قدرات مفوض الحكومة بمقتضى قانون الإثراء غير المشروع ودعم تطوير استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. وستشمل أنشطة الوصول إلى العدالة: تحديد معالم قطاع العدل ودعم استراتيجية للتطوير وتوفير التحليل اللازم للعوائق التي تعترض سبيل تحقيق العدالة، والتي تواجهها الأقليات القومية الأصلية والأشخاص المستضعفون المعرضون للمخاطر، بمن فيهم النساء. وسيدعم إصلاح القانون التجاري تحديث التشريعات التجارية وتحقيق التناغم فيما بينها.

الوضع الراهن

ما زال الحوار مع السلطة الفلسطينية مستمراً وبشكل خاص فيما يتعلق بمكافحة الفساد والذي عقد البنك الدولي بشأنه عدة اجتماعات مع مكتب رئيس الوزراء، ووزيري التخطيط، والرفاه الاجتماعي، والنائب العام، ووحدة دعم تنسيق الإصلاح. ونظراً لالتهاء من بلورة المجالات الرئيسية التي سيتصدى البنك لعلاجها، فإن الحوار القادم سوف ينصبّ على تعيين النظراء المطلوبين ضمن السلطة الفلسطينية للأنشطة التي يمولها البنك. ويواصل البنك أيضاً تقديم المشورة والنصح بشأن القضايا القانونية المتعلقة بفك الارتباط مع قطاع غزة.

التطورات الاقتصادية الجديدة

الجدول ١ - التقديرات المتوقعة للاقتصاد الكلي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٣,٩٩٥	٣,٩٤٧	٣,٩٢٧	٣,٦٠٩	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)
% ٠,٦٠	% ٠,٢٠ -	% ٥,٧٠	% ٦,٢٠	معدل النمو الحقيقي
١,٠٦٣	١,٠٨٦	١,١١٩	١,٠٦٤	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
% ٢,٧٠ -	% ٣,٦٠ -	% ٢,٠٠	% ٢,٥٠	معدل النمو الحقيقي
١,٤٧٨	١,٥٥٦	١,٦٥٤	١,٦٢٤	حصة الفرد من الدخل الإجمالي المتاح للإنفاق (بالدولار الأمريكي)
% ٥,٠٠ -	% ٥,٩٠ -	% ١,٨٠	% ٠,٣٠	معدل النمو الحقيقي
% ٣١	% ٢٩	% ٢٥	% ٢٧	معدل البطالة
% ٥٠	% ٤٨	% ٤٥	% ٤٦	معدل الفقر

المصدر: توقعات موظفي البنك الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. سيناريو «فك الارتباط». الناتج المحلي الإجمالي يقيس النشاط الإنتاجي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. الدخل الإجمالي المتاح للإنفاق (أو للنصرف به) يقيس إجمالي الدخل بما في ذلك تحويلات العاملين والمعونات الخارجية والتحويلات الحالية الأخرى.

وفي ظل سيناريو «فك الارتباط» كما ترسمه وتخطط له الحكومة الإسرائيلية، فإن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة سيستمر منخفضاً بدرجة كبيرة عن مستوياته السابقة (والمحتملة)، مع بقاء الاقتصاد المحلي غير قادر على استحداث فرص العمل اللازمة لاستيعاب العدد المتزايد من الداخلين الجدد إلى سوق القوى العاملة. وسيبقى الاستثمار الخاص منخفضاً راکداً، ومن غير المحتمل أن يزداد الاستثمار الأجنبي. (الجدول ١).

المُخْرَج الاقتصادي

البيانات الاقتصادية الأكثر حداثة والمستقاة من مصادرة متنوعة (وهي: الواردات الفلسطينية من إسرائيل/الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٥، وبيانات تشغيل الفلسطينيين داخل مناطق السلطة الفلسطينية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، وتشغيلهم في إسرائيل حتى نهاية حزيران/يونيو، وبيانات القطاع المصرفي حتى نهاية حزيران/يونيو والبيانات المالية والأسعار حتى نهاية آب/أغسطس) توجي بأن الانتعاش الاقتصادي المتواضع الذي بدأ في عام ٢٠٠٣، من المحتمل أن يستمر في هذا العام في الضفة الغربية. ولكن في قطاع غزة، ونظراً لحالات الإغلاق التي فرضت على العمال الفلسطينيين خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٤ والتي امتدت إلى الربعين الأول والثاني من ٢٠٠٥، فقد بقي النمو على حاله، ومن المحتمل كثيراً أن يكون قد تراجع.

ومن الأسباب الكامنة وراء هذا النمو، تضائل مستويات العنف، وفرض عدد أقل من حالات حظر التجوال، وحالات الإغلاق التي يمكن التنبؤ بوقوعها بدرجة أكبر (رغم أنها ما تزال شديدة)، إلى جانب تكيف الأعمال والمشاريع الفلسطينية مع الخطوط الكنتورية (الكفافية) للاقتصاد المقيد في الضفة الغربية. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن المدى، الذي يمكن أن يتم فيه تعزيز مسار هذا النمو - الهش فعلاً - سوف يعتمد بشكل كبير على الحل الذي يمكن إيجاده للمعابر الحدودية للبضاعة والأشخاص في قطاع غزة، وعلى الوضع السياسي والأمني الكلي، وعلى درجة تخفيف أو تشديد حدة القيود المفروضة على حركة السفر والتراخيص في أي مكان آخر داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الأشياء التي سيكون لها أثر خاص، إذا ما كانت حالات إغلاق أسواق العمل الإسرائيلية في وجه العمال الفلسطينيين ستستمر (كما توجي البيانات الأخيرة لسياسة حكومة إسرائيل) أم ستتراحي.

التجارة الخارجية

سيكون للتجارة دور متزايد في المستقبل لم نشهده في أي وقت من الأوقات. وخلال السنوات الخمس الماضية، شكلت الواردات من البضائع التامة الصنع، والخدمات، والأجهزة والمعدات والمُدخلات الوسيطة، نسبة ٧٠ في المئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، في حين مثلت الصادرات من البضائع والخدمات أقل من ٢٠ في المئة منه. [المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات]

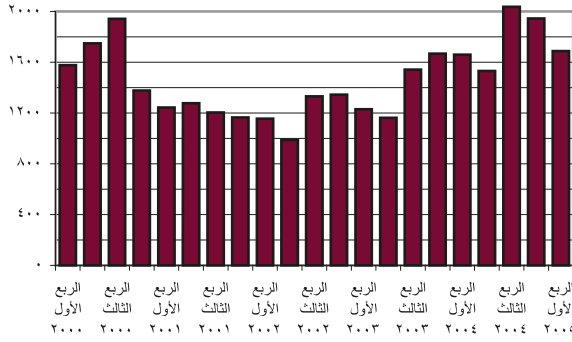
وتعاني هذه التجارة - لسوء الحظ - من سوء التسجيل؛ وذلك لأن معظمها يتم فيما بين الضفة الغربية وإسرائيل حيث لا توجد بينهما محطات جمركية قائمة (خلافًا للتجارة بين قطاع غزة وإسرائيل). غير أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات يضع تقديرات لتلك التدفقات التجارية، ونحن بدورنا نعتمد على تلك البيانات في رسم صورة تطوّر هذه التجارة منذ عام ١٩٩٨. وهذا يغطي فقط تجارة الفلسطينيين مع إسرائيل، ولا يغطي تجارتهم مع بقية دول العالم، مع أن التجارة مع إسرائيل تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الفلسطينية^١. وعلاوة على ذلك، فإن حصصاً مهمة من البضاعة المستوردة من إسرائيل تنشأ فعلياً في دول أخرى، وهي ما تعرف اصطلاحاً بعبارة «الواردات غير المباشرة». وإضافة إلى ذلك، فإن هذه العلاقات التجارية لا يبدو أنها قد تأثرت - بصورة جذرية بالاعتبار - بحركات أسعار الصرف. (انظر الشكل رقم ١٣ بالنسبة لحركات سعر صرف الشيكل مقابل الدولار).

كما أن الأثر، الذي خلّفته حالات الإغلاق بعد اندلاع الانتفاضة، ودرجة تضيق الخناق في تلك الحالات - بصورة متصاعدة وتدرجية - حتى نهاية صيف عام ٢٠٠٢، انعكسا بوضوح في التجارة الفلسطينية مع إسرائيل. وبالنظر إلى الواردات، نجد أنه في حين أن الربع الأول من عام ٢٠٠٣ قد شهد، مرة أخرى، انخفاضاً في مستوى الواردات، عن المستويات التي شهدتها النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ (الذي مثل بدوره نهوضاً وانتعاشاً من الربع الثاني ٢٠٠٢ الراكد اقتصادياً، حيث بلغت العمليات العسكرية الإسرائيلية ذروتها في الضفة الغربية)، فقد بدأ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ ظهور اتجاه صعودي قوي في مستويات الاستيراد استمر حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٤. وبحلول ذلك التاريخ، تجاوزت الواردات فعلياً مستواها ما قبل الانتفاضة (٢,٠٦١ مليون شيكل إسرائيلي جديد أو ما يعادل (٤٥٧,٦) مليون دولار أمريكي).

غير أن هذا الأداء القوي لم يُعبر طويلاً. فالواردات في الربع الأول من ٢٠٠٥ (١,٦٨٨ مليون شيكل إسرائيلي أو ما يعادل ٣٨٨ مليون دولار أمريكي) تراجعت تراجعاً كبيراً، بالمقارنة مع الربع الثالث من عام ٢٠٠٠؛ أي قبل الانتفاضة، حيث بلغ التراجع في الواردات ١٣,١ في المئة (الشكل رقم ١).

^١ في عام ٢٠٠٠، مثلت الواردات من إسرائيل وغيرها (إلى الضفة الغربية وقطاع غزة) نسبة ٧٣ في المئة من إجمالي الواردات الفلسطينية، في حين مثلت الصادرات إلى إسرائيل (من الضفة الغربية وقطاع غزة) نسبة ٩٢ في المئة من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

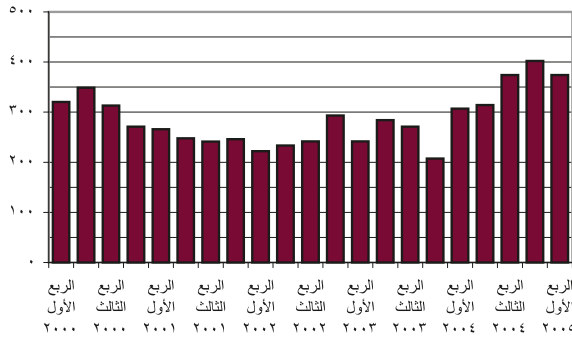
الشكل ١ - واردات البضاعة
من إسرائيل
(مليون شيكل إسرائيلي جديد)



المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

ولقد اتّبع اتجاهات صادرات البضاعة إلى إسرائيل نموذجاً مماثلاً لنموذج الواردات: فتراجعت حتى نهاية صيف ٢٠٠٢، وحقت نوعاً من النهوض والانتعاش في النصف الثاني من العام نفسه، ثم تراجعت في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، تلاه ارتفاع في الربع الثاني. وخلافًا لما حصل في الواردات، فإن الصادرات في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣ شهدت تراجعاً. ولكن ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠٠٤، واصلت الصادرات نموها، متجاوزة المستويات التي بلغت الصادرات ما قبل الانتفاضة، بحلول النصف الثاني من ٢٠٠٤. أما صادرات الربع الأول من ٢٠٠٥ (٣٧٤ مليون شيكل إسرائيلي جديد، أو ما يعادل (٨٦) مليون دولار أمريكي) فقد كانت أعلى من الربع الثالث عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٩,٤ في المئة مع أنها موسميّاً أقل من الربع الثالث ٢٠٠٤ - (الشكل ٢).

الشكل ٢ - صادرات البضاعة
إلى إسرائيل
(مليون شيكل إسرائيلي جديد)

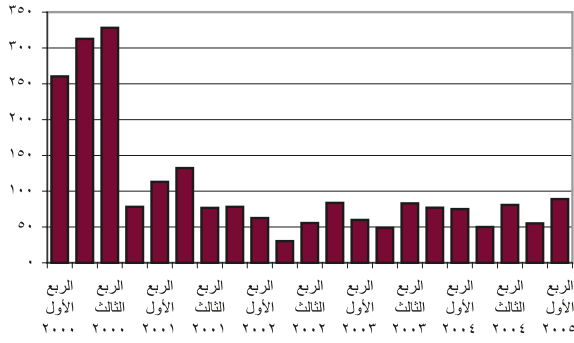


المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

وثمة ما لا يقل عن ثلاثة عوامل تشرح الانخفاض في الصادرات الفلسطينية الذي شهدته (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الانتفاضة، وهي: الزيادة في تكاليف النقل نتيجة الإغلاق مما جعل المنتجات الفلسطينية أقل تنافسية من مثيلاتها، (انظر الشكل ١٤)، وتحول المشتريين الأجانب إلى مصادر بديلة تتمتع بدرجة أعلى من الموثوقية في التوريد (العرض) بالمقارنة

الإغلاق الداخلي وحظر التجوال، ولا سيما عام ٢٠٠٢، مما أدى بالتالي إلى حدوث زيادات كبيرة في تكاليف المعاملات والصفقات، وحدوث انقطاعات في دورات الإنتاج، وخسارات في المنتجات القابلة للتلف وفي الحصول على مستوى أقل من وفورات الحجم الكبير.

الشكل ٣ - تحويلات العمال الفلسطينيين من إسرائيل (مليون دولار أمريكي)



المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

وقد انتعشت فرص التشغيل على الصعيد المحلي مع حلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٣، وذلك إلى الحد الذي تجاوز فيه عدد الفلسطينيين، الذين تم تشغيلهم داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، المستويات التي شهدتها فترة ما قبل الانتفاضة. بيد أن عدد العاطلين عن العمل واصل نموه، في الوقت ذاته، من ٧٤,٠٠٠ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ قبل الانتفاضة، إلى ١٧٧,٠٠٠ في الوقت الراهن (انظر الجدول ٢).

وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، كان عدد الفلسطينيين العاملين داخل الضفة الغربية ٤١٢,٠٠٠ عامل مقارنةً بعددهم قبل الانتفاضة مباشرة: ٣٥٧,٠٠٠ عامل. وعند المستوى الأدنى له في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠٢، انخفض هذا العدد إلى ٢٨٨,٠٠٠ و٢٨١,٠٠٠ على التوالي. وقد شهد الربع الرابع من عام ٢٠٠٢ ارتفاعاً في فرص العمل في الضفة الغربية، وصل إلى ٣٢٣,٠٠٠ عامل. لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً وتركز في الزراعة (فقد ارتبط بموسم قطف الزيتون وانقلب رأساً على عقب في الربع الأول من عام ٢٠٠٣). كما تركز في بعض أعمال إصلاح البنية التحتية، التي تم تنفيذها لمرة واحدة، والتي ولدت فرص تشغيل في قطاع الإنشاءات.

وانطلاقاً من التراجع في عدد فرص العمل، التي شهدتها الربع الأول من عام ٢٠٠٣، إلى مستوى ٢٩٠,٠٠٠ فرصة عمل، فقد شهد الربع الثاني من العام نفسه (٢٠٠٣) نمواً قوياً في توافر هذه الفرص، وصل إلى ٣٥٨,٠٠٠ فرصة، مع تواصل هذا النمو، بصورة مستقرة، في الربع الثالث مرتفعاً إلى (٣٥٩,٠٠٠) وتحقيق بعض النمو في الربع الرابع (٣٦٧,٠٠٠). كما شهد عام ٢٠٠٤ نماذج مماثلة، حيث حدث تراجع في الربع الأول منه (وقد عكس هذا التراجع، إلى حد كبير، العوامل الموسمية في قطاعي الزراعة والإنشاءات - باعتبارهما القطاعان المسؤولان عن النمو الذي شهدته النصف الأخير من عام ٢٠٠٣)،

مع حالات الانقطاع في إنتاج وشحن المنتجات الفلسطينية، وتحول المنتجين الفلسطينيين إلى الأسواق الداخلية للخدمات. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن درجة وصول الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، التي تسمح بها السلطات الإسرائيلية، ولا سيما في غزة، ستحدّد إذا ما كانت المعدلات الأخيرة لنمو الصادرات ستستمر وتستدام.

أسواق العمل

فقد ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ عامل فلسطيني فرص عملهم في إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نتيجة لحالات الإغلاق الخارجي التي تفرضها إسرائيل على الضفة والقطاع. ووفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، فقد كان ١٤٦,٠٠٠ فلسطيني (١١٦,٠٠٠ من الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، و٣٠,٠٠٠ من قطاع غزة) يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية الإسرائيلية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠.

وفي أدنى مستوى بلغه عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية الإسرائيلية أثناء الربع الثاني من عام ٢٠٠٢، انخفض هذا العدد إلى ٣٣,٠٠٠ عامل، قبل أن يعاود الارتفاع في الربع الذي تلاه إلى ٥٣,٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، استقر تقريباً عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، وكان متقلباً وفق مدى الإغلاق الذي يتم فرضه غداة بعض الحوادث الإرهابية المحددة. وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، بلغ عدد العاملين ٦٧,٠٠٠ (٦٥,٠٠٠ من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و٢,٠٠٠ عامل من قطاع غزة).

إن توافر فرص عمل أقل في إسرائيل يُترجم مباشرة إلى انخفاض في تحويلات العمال الفلسطينيين. فوفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، بلغت تحويلات العمال الفلسطينيين في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ (٣٢٨) مليون دولار أمريكي في حين بلغت ٨٩ مليون دولار أمريكي فقط في الربع الأول من عام ٢٠٠٥؛ أي بتراجع نسبته ٧٣ في المئة (انظر الشكل ٣). ويبلغ معامل الارتباط بين تحويلات العمال الفلسطينيين وعدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ٠,٩٨، وفق التحليل الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وقد كان لهذا التراجع أثره المباشر على دخل الأسر الفلسطينية؛ نظراً لأن تحويلات العمال الفلسطينيين من إسرائيل مثّلت حوالي ١٨ في المئة من مجموع دخول هذه الأسر، التي كان من الممكن التصرف بها في عام ١٩٩٩.

كما عملت الصعوبات التي تواجه تنفيذ الأعمال والمشاريع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على تفاقم الأثر السلبي، الذي سببه فقد فرص العمل في إسرائيل، على تشغيل الأيدي العاملة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك نتيجة لحالات

الجدول ٢: عدد الفلسطينيين العاملين والعاطلين عن العمل (بالآلاف)

الربع الثاني ٢٠٠٥	الربع الأول ٢٠٠٥	الربع الرابع ٢٠٠٤	الربع الثالث ٢٠٠٤	الربع الثاني ٢٠٠٤	الربع الأول ٢٠٠٤	الربع الرابع ٢٠٠٣	الربع الثالث ٢٠٠٣	الربع الثاني ٢٠٠٣	الربع الأول ٢٠٠٣	الربع الرابع ٢٠٠٢	الربع الثالث ٢٠٠٢	الربع الثاني ٢٠٠٢	الربع الأول ٢٠٠٢	الربع الثالث ٢٠٠١	الربع الثاني ٢٠٠١	الربع الأول ٢٠٠١	الربع الثالث ٢٠٠٠	الربع الثاني ٢٠٠٠
٤١٢	٣٥٨	٣٩٤	٣٧١	٣٦٧	٣٤٩	٣٦٧	٣٥٩	٣٥٨	٢٩٠	٣٢٣	٣١٣	٣١٩	٣٥٧					
١٧٧	١٦٨	١٦٣	١٥٤	١٤٦	١٦٧	١٦٣	١٧١	١٦٧	١٦٣	١٤٤	١٣٠	١١٦	١٥٨					
٦٥	٦٠	٤٨	٥٣	٤٥	٤٧	٥١	٥٦	٤٧	٤٢	٤٧	٦٥	٤٠	١١٦					
٢	٠	١	١	٠	٦	٤	٨	٤	٦	٧	٢	٣	٣٠					
٦٥٦	٥٨٦	٦٠٥	٥٨١	٥٥٩	٥٦٩	٥٨٥	٥٩٥	٥٧٧	٥٠١	٥٢٣	٥١١	٤٧٩	٦٦١					
١٧٧	٢٠٨	٢٠٨	٢١٢	٢٢٤	٢٠٢	١٨٨	١٨٤	١٨٥	٢١٨	١٩٦	١٨١	١٨٩	٧٤					
٥٩	٦٤	٦٤	٦٩	٦٧	٦٨	٧٢	٧٤	١٠٥	١٠٥	١٠٩	٩٩	١٢٧	٩٤					
٢٣٦	٢٧٢	٢٧٢	٢٨١	٢٩١	٢٧١	٢٦٠	٢٥٨	٢٩١	٣٢٣	٣٠٥	٢٨٠	٣١٦	١٦٧					

المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. ملاحظة: التشغيل في إسرائيل يشمل التشغيل في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية، والتشغيل في الضفة الغربية يشمل القدس الشرقية.

الأشخاص العاملين منهم). ففي حين كان كل عامل فلسطيني في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ في الضفة الغربية، يُعيل (٤,٣) شخص، أصبح هذا العامل يعيل (٥) أشخاص بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٥. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة الإعالة بصورة دراماتيكية أكبر من (٥,٩) إلى (٧,٧) أشخاص.

لقد أدى النمو في عدد السكان وأعداد الأيدي العاملة، والتراجع في مستويات تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، والافتقار إلى إيجاد فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين الأولين من عمر الانتفاضة .. أدى إلى نمو البطالة ومعدلاتها بصورة مثيرة للاهتمام. فحتى مع ازدياد عدد فرص العمل أثناء الأرباع السنوية الأخيرة، إلا أن العدد المطلق للعاطلين عن العمل يظل أكثر بكثير من مستويات التشغيل التي تم بلوغها في فترة ما قبل الانتفاضة. (وبمقتضى التعريفات الموحدة لدى منظمة العمل الدولية، فإن الشخص لا يُدّ له من أن يكون باحثاً عن العمل بنشاط حتى يتم اعتباره «عاطلاً عن العمل»).

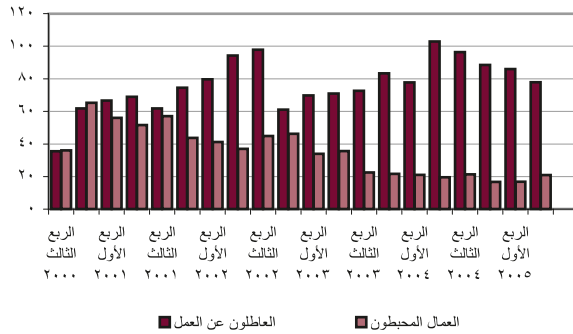
وبعد حدوث انخفاض في معدل البطالة في الضفة الغربية، أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، إلى ٢٠,٧ في المئة (منخفضاً من المستوى الذي كان عليه في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ وقدره ٣١,٤ في المئة، وهو أعلى معدل للبطالة منذ بداية الانتفاضة)، فقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٠٤ ارتفاعاً في معدلها، بلغ ٢٤,٦ في المئة، مُبقياً ١٢٩,٠٠٠ شخص عاطلين عن العمل. كما شهد الربع الثالث والرابع منه تحسناً طفيفاً، ولكن هذا الرقم نما مرة أخرى في الربع الأول من ٢٠٠٥ مع بقاء ١٢٢,٠٠٠ عامل من دون فرص عمل - وبذلك بلغ معدل البطالة ٢٢,٦ في المئة. وقد شهد الربع الثاني تحسناً أيضاً مع وجود ٩٩,٠٠٠ شخص عاطل عن العمل ومعدل البطالة هو الأدنى منذ بداية الانتفاضة (١٧,٢ في المئة) (انظر الشكلين ٤ و ٦) (ومقارنة بذلك،

تلاه حدوث انتعاش في فرص التشغيل، لوحظ في الأرباع الثانية والثالثة والرابعة من عام ٢٠٠٤. وقد أدت العوامل الموسمية، مرة أخرى، إلى حدوث تراجع في هذه الفرص في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ (إلى ٣٥٨,٠٠٠ عامل)، تلاه ارتفاع في فرص التشغيل في الربع الثاني من العام (٤١٢,٠٠٠).

وفي قطاع غزة، كان ١٥٨,٠٠٠ غزيّ يعملون داخل القطاع أثناء الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. وبحلول الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ - وهي النقطة الدنيا لمستوى التشغيل أثناء الانتفاضة - انخفض هذا الرقم إلى ١٠٦,٠٠٠ (أي تراجع بنسبة ٣٣ في المئة). وبعد حدوث نمو متواصل في فرص العمل على مدى عام كامل، بلغ عدد الغزيين الذين تم تشغيلهم داخل قطاع غزة ١٧١,٠٠٠، وذلك قبل التراجع الذي تم تسجيله أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، والذي خفّض عدد العاملين إلى ١٦٣,٠٠٠ عامل. ومنذ ذلك الحين، تذبذبت مستويات فرص العمل داخل قطاع غزة حيث حدثت زيادة فعلية في مستوى توافر هذه الفرص في الربع الثاني من ٢٠٠٥ (١٧٧,٠٠٠) مقدارها ٢١,٢ في المئة عن مستواه في السنة السابقة. وفي غضون ذلك، انعكس التراجع في مستوى الوضع الأمني في قطاع غزة أثناء ربيع عام ٢٠٠٤، وما اقترن به من فقد في الدخل نتيجة إغلاق السوق الإسرائيلي ومنطقة إيريتز الصناعية في وجه العمال الغزيين .. انعكس في التراجع الآخذ في التفاف في عدد فرص التشغيل التي شهدتها الربع الثاني من العام (١٤٦,٠٠٠)، والتعافي الجزئي فقط في الربع الثالث والربع الرابع من ٢٠٠٤ (١٥٤,٠٠٠ و ١٦٣,٠٠٠ على التوالي). وبعد فك الارتباط، فإن مستوى تدفق الأيدي العاملة إلى إسرائيل يساوي صفراً.

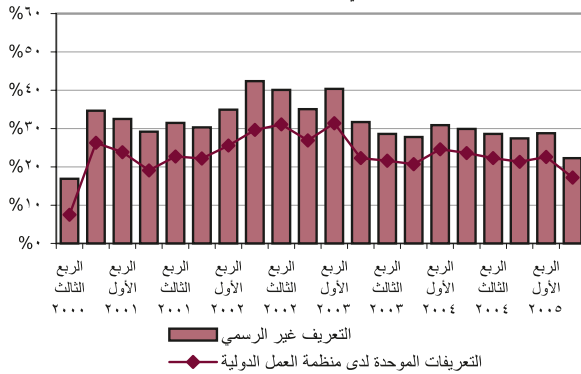
وبالرغم من الزيادات الأخيرة في فرص التشغيل، مع نمو سكاني بمعدل ٤,٣ في المئة سنوياً تقريباً، فقد ازدادت نسب الإعالة بصورة مثيرة للاهتمام خلال فترة الانتفاضة (تُحسب نسبة الإعالة بقسمة مجموع عدد السكان على عدد

الشكل ٥ - البطالة في قطاع غزة
(بآلاف الأشخاص)



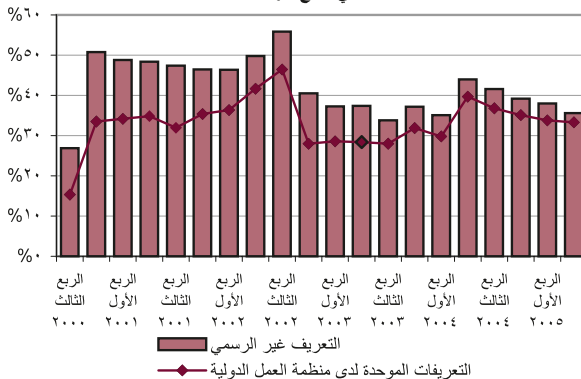
المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.

الشكل ٦ - معدلات البطالة
في الضفة الغربية



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. بيانات الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية.

الشكل ٧ - معدلات البطالة
في قطاع غزة

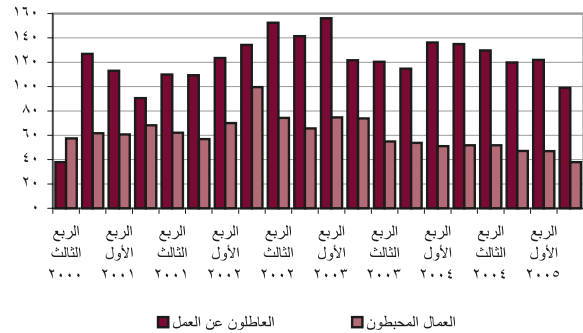


المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.

ومع استمرار تشغيل الأجراء (العاملين بأجر أو براتب)، فقد تفاقم أثر الزيادة في نسب الإعاقة أثناء الانتفاضة (كما تفاقم الالتزام المفهوم ضمناً والقاضي بأن يقوم العاملون الفلسطينيون بدعم أعداد أكبر من أعضاء الأسر الممتدة)، وذلك بسبب التراجع في الأجور الحقيقية على مدى الجزء الأكبر من فترة

فخلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية ٣٧,٩٠٠ عامل، وبلغ معدل البطالة إلى ٧,٥ في المئة).

الشكل ٤ - البطالة في الضفة الغربية
(بآلاف الأشخاص)



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. بيانات الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية.

أما في قطاع غزة، فقد بلغ معدل البطالة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، نسبة ٣٣,٣ في المئة (٧٨,٠٠٠ شخص)، وهو الربع الرابع على التوالي الذي يحقق تحسناً متواضعاً عن الربع الثاني من ٢٠٠٤، حيث بلغ معدل البطالة ٣٩,٧ في المئة (٩٦,٦٠٠ شخص) وهو أعلى معدل للعاطلين عن العمل يسجله قطاع غزة). وكان معدل البطالة في القطاع قبل الانتفاضة ١٥,٤ في المئة (٣٥,٧٠٠ شخص) (الشكلان ٥ و ٧).

إن شمول مفهوم «القوى العاملة» للعاملين المُحْبَطِينَ - وهم الأشخاص الذين لا تتوافر لديهم فرص عمل، والذين توقّفوا عن البحث عن فرص العمل نتيجة تشاؤمهم بشأن آفاق الحصول الفعلي عليها - يُنتج تعريفاً آخر يسمى «التعريف غير الرسمي» للبطالة، وهو يُظهر اتجاهات مماثلة لاتجاهات التعريف الرسمي (أي التعريف الموحد لدى منظمة العمل الدولية): فقد ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية حسب التعريف غير الرسمي من ١٦,٩ في المئة (٩٥,٠٠٠ شخص) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٣ في المئة (١٣٧,٠٠٠ شخص) في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع ذلك المعدل من ٢٧,١ في المئة (٧١,٠٠٠ شخص) إلى ٣٥,٦ في المئة (٩٩,٠٠٠ شخص) خلال الفترة ذاتها. (انظر الشكل ٦ والشكل ٧).

مختلفة من العمل في سوق العمل المحلي. فالعاطلون عن العمل - وحتى أولئك المستعدون للعمل بأجر أقل من الأجور السائدة - الذين لا يستطيعون الوصول إلى الوظائف المحتملة، يظلون من دون عمل. وفي الوقت ذاته، فإن المؤسسات، التي تواجه نقصاً في الأيدي العاملة، لا تميل بالتالي إلى خفض ما يحصل العمال عليه من تعويضات.

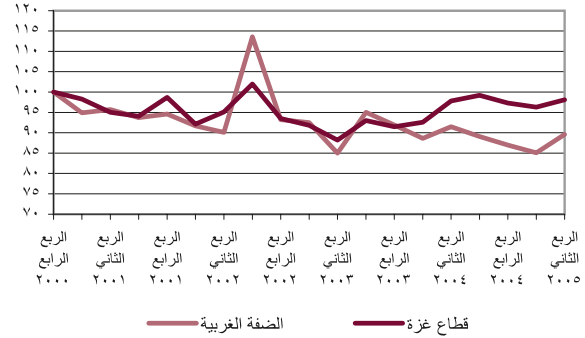
ويُساعد هذا السلوك في شرح الأسباب، التي جعلت التراجع في الطلب على الأيدي العاملة، الذي شهدته الضفة الغربية والقطاع أثناء الانتفاضة، يؤدي - بصفة رئيسة - إلى حدوث ارتفاع في مستوى البطالة، وإلى حدوث انخفاض في مستوى الأجور الحقيقية - فقط إلى مدى أقل من ذلك الارتفاع. وفي الواقع، فإن الانخفاض (التراجع) في الأجور الحقيقية كان، في الغالب، ناتجاً عن زيادة الأسعار المعروضة للمستهلك، وليس عن انخفاض الأجور الاسمية. ومع ذلك، فإن الانخفاض في الأجور الحقيقية، الذي حدث أثناء فترة الانتفاضة أقل بكثير مما شهدته الضفة والقطاع غزة في فترة ١٩٩٦-١٩٩٥ نتيجة الإغلاق الخارجي، عندما انخفضت الأجور الحقيقية بأكثر من ٢٠ في المئة استجابة إلى تقليص عدد العاملين في إسرائيل، وهو انخفاض أصغر بكثير من الانخفاض الناتج عن الانتفاضة الحالية.

أظهرت البيانات الشهرية الخاصة بالقوى العاملة، والصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، نمواً في عدد الفلسطينيين العاملين «بصورة قانونية» في إسرائيل خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ويمثل هذا النمو الزيادة الشهرية الثالثة التي جاءت بعد الانخفاض الذي تم تسجيله في آذار/مارس. فقد بلغ المتوسط الشهري لعدد العمال في أيار/مايو ١٦,١٧٠ عامل، وفي حزيران/يونيو ١٦,٩٢٠ عامل - وهو أعلى من المستوى المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (وهو المستوى الأعلى الذي تحقق أثناء الانتفاضة)، مقارنة بعدد ٢,٥٥٠ عامل و ٦,٨٠٠ عامل في أيار/مايو (المستوى الأدنى المسجل منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، وحزيران/يونيو ٢٠٠٤، على التوالي.^٢

^٢ يذكر المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في تقارير مسح العمل الفصلية (الربع سنوية)، بصورة مستمرة، مستويات لتشغيل الفلسطينيين في إسرائيل أعلى مما يذكره المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، وذلك ناتج عن عاملين: الأول، إن البيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات تشمل الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية (وهم بصفة أولية الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية) أو يحملون جوازات سفر أجنبية إلى جانب اشتغالها على العاملين الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية. (ويُفترض أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات يعتبر حاملي الجوازات الأجنبية أجانب، وحاملي بطاقات الهوية الإسرائيلية إسرائيليين). أما العامل الثاني، فهو إن البيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات تشمل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل «بصورة غير قانونية» (أي الذين لا يحملون تصاريح العمل)، في حين أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات من المحتمل أنه لا يُخصي هؤلاء العاملين غير المؤقتين لديه كما ينبغي؛ وذلك لأن هذا المكتب يشير في تقاريره إلى تشغيل الأجانب على أساس التقارير التي يزودها أصحاب العمل إلى معهد التأمين الوطني.

الانتفاضة. وقد استمر هذا التراجع، إلى حد ما، في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، تراجعت الأجور الحقيقية بنسبة ٤,١٠ في المئة منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، وانخفضت هذه الأجور في غزة بنسبة ٢ في المئة. (انظر الشكل ٨).

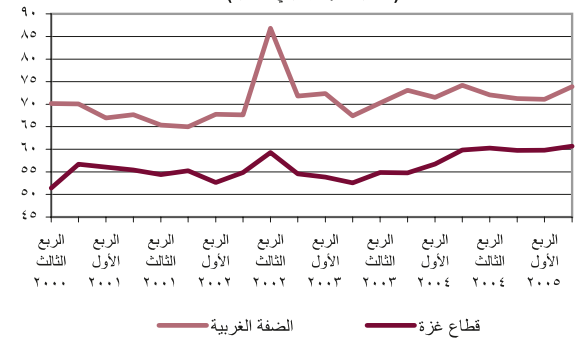
الشكل ٨ - مؤشرات الأجور الحقيقية
(الربع الرابع عام ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: بيانات معدل الأجور الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، حسابات الموظفين العاملين لدى البنك الدولي. الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية. تم تخفيض البيانات بمقتضى مؤشرات الأسعار للمستهلك للضفة الغربية وقطاع غزة، وأعيد إسنادها إلى الربع الرابع ٢٠٠٠ = ١٠٠.

كما ارتفعت الأجور الاسمية فعلياً (٣,٢ في المئة في الضفة الغربية و١٠,٣ في المئة في قطاع غزة) على مدى الاثنتين وخمسين (٥٢) شهراً الماضية، منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ (الشكل ٩). وقد بلغ متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية (٧٣,٩) شيكل إسرائيلي جديد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، و(٦٠,٧) شيكل إسرائيلي جديد في قطاع غزة مقارنة بمتوسط أجر شهري مقداره (١٢٥,٦) شيكل إسرائيلي جديد يتلقاه الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية.

الشكل ٩ - متوسط الأجور اليومية
(بالشيكال الإسرائيلي الجديد)



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية.

ويحتمل أن يمثل التقسيم المادي لسوق العمل أحد التفسيرات لثبات الأجور الاسمية نتيجة القيود المفروضة على السفر والمرتبطة بالإغلاق الداخلي، الأمر الذي أدى إلى تزايد انعدام التوازن بين جانبي العرض والطلب لأنواع

التطورات المالية

تُظهر البيانات التي أصدرتها وزارة المالية حتى نهاية آب/أغسطس أن سير العمل في تحصيل إيرادات السلطة الفلسطينية يحقق مستوى يزيد بحوالي ١٢,٥ في المئة تقريباً عن المتوسط الشهري للمبالغ المقدّر تحصيلها في موازنة عام ٢٠٠٥. فقد بلغ متوسط الإيرادات الداخلية ١٦٨/٧٤ مليون شيكل إسرائيلي جديد شهرياً (ما يعادل ٣٨/١٩ مليون دولار أمريكي) مقارنة بالمبلغ المرصود في الموازنة (١٤٩,٣) مليون شيكل إسرائيلي جديد؛ أي بفائض نسبته ١٣ في المئة. غير أن متوسط إيرادات التخليص الجمركي الإجمالية (قبل الاقتطاعات التي تخصمها حكومة إسرائيل - بصفة أساسية مقابل المبالغ

المطلوبة من البلديات - والمستحقة لشركات المرافق الخدمية الإسرائيلية، المرصودة في الموازنة تحت بند «صافي الإقراض») بلغ (٢٦٨/٩٨) مليون شيكل إسرائيلي جديد (ما يعادل ٦٠/٨٧) مليون دولار أمريكي). ويفوق هذا المتوسط، بنسبة ١٢ في المئة تقريباً، توقعات الموازنة (٢٣٩,٨) شيكل إسرائيلي شهرياً. وبعد تسديد ردّيات الضريبة (المبالغ المستردة من الضريبة) و«صافي الإقراض» إلى البلديات (وهي حتى الآن من هذا العام أعلى مما هو متوقع)، يتوافر حتى الآن، كمتوسط شهري في عام ٢٠٠٥، مبلغ (٣١٠,٣٤) مليون شيكل إسرائيلي جديد (ما يعادل ٧٠/٢٣) مليون دولار أمريكي)، لتلبية متطلبات الإنفاق لدى السلطة الفلسطينية؛ أي أقل بنسبة ٧,٨ في المئة عن المبلغ المتوقع في الموازنة (الجدول ٣).

الجدول (٣) إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية

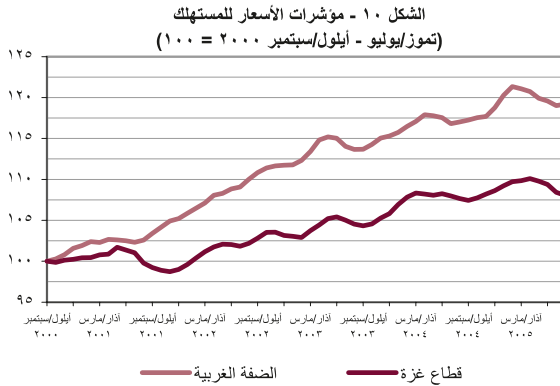
كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٥ (بالمليون شيكل إسرائيلي جديد وبالمليون دولار أمريكي)

النسبة المئوية	المتوسط الشهري لموازنة ٢٠٠٥		المتوسط الشهري لمدة سنة من الآن (كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس)		النسبة المئوية
	شيكل إسرائيلي جديد	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي جديد	دولار أمريكي	
مجموع الإيرادات الإجمالية	٣٨٩,١٣	٨٨,٤٦	٤٣٧,٧٢	٩٩,٠٥	٪ ١١٢,٥٠
الإيرادات الداخلية	١٤٩,٣	٣٤,٣٢	١٦٨,٧٤	٣٨,١٩	٪ ١١٣,٠٠
الإيرادات الضريبية الداخلية	٨٥,٥٩	١٩,٦٨	٩١,١	٢٠,٦٢	٪ ١٠٦,٥٠
الإيرادات غير الضريبية الداخلية	٦٣,٧١	١٤,٦٥	٧٧,٦٥	١٧,٥٧	٪ ١٢١,٩٠
إيرادات التخليص الجمركي	٢٣٩,٨٤	٥٥,١٣	٢٦٨,٩٨	٦٠,٨٧	٪ ١١٢,١٠
ناقصاً: ردّيات الضريبة	٥,٦٣	١,٢٩	٩,٧٧	٢,٢١	٪ ١٧٣,٥٠
مجموع صافي الإيرادات	٣٨٣,٥١	٨٨,١٦	٤٢٧,٩٥	٩٦,٨٤	٪ ١١١,٦٠
ناقصاً: الاقتطاعات لغايات "صافي الإقراض"	٤٧,٠٨	١٠,٨٢	١١٧,٦١	٢٦,٦١	٪ ٢٤٩,٨٠
مجموع الإيرادات الصافية المتوافرة	٣٣٦,٤٢	٧٧,٣٤	٣١٠,٣٤	٧٠,٢٣	٪ ٩٢,٢٠
مجموع النفقات	٦٦٠,٣٦	١٥١,٨١	٥٤٢,٨٩	١٢٢,٨٥	٪ ٨٢,٢٠
الأجور والرواتب	٣٣٩,٢٢	٧٧,٩٨	٣٥٣,٩٦	٨٠,١	٪ ١٠٤,١٠
النفقات الحارية لبند "غير الأجور"	٣١٢,٨٤	٧١,٩٢	١٨٨,٩٣	٤٢,٧٥	٪ ٦٠,٤٠
العجز الحالي قبل التمويل	٣٢٣,٩٤-	٧٤,٤٧-	٢٣٢,٥٥-	٥٢,٦٣-	٪ ٧١,٨٠

المصدر: وزارة المالية. بيانات أولية لشهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. ملاحظة: توقعت موازنة عام ٢٠٠٥ متوسطاً لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد في مقابل الدولار الأمريكي مقداره (٤,٣٥) شيكل لكل دولار في عام ٢٠٠٥، وقد بلغ متوسط سعر الصرف الفعلي للفترة كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس (٤,٤١٩). وبالنسبة للقيمة المعادلة بالدولار الأمريكي، لمقدار الإيرادات والنفقات المعبر عنها بالشيكل الإسرائيلي الجديد بعد سنة من تاريخه، والموضحة في الجدول أعلاه، فقد تم حسابها على أساس متوسط سعر الصرف الفعلي الشهري، ثم تم جمعها معاً واستخراج متوسطها للثمانية أشهر. وقد تم حساب مقارنات النسب المئوية مع تنبؤات الموازنة باستخدام الشيكل الإسرائيلي الجديد لتفادي أثر اختلاف أسعار الصرف. وقبل قيام حكومة إسرائيل بتحويل إيرادات التخليص الجمركي الشهرية إلى السلطة الفلسطينية، فإنها تقتطع المبالغ المستحقة على البلديات الفلسطينية نظير الانتفاع من المرافق الخدمية الإسرائيلية. وتعتبر هذه الاقتطاعات «إقراضاً صافياً» ولها تأثير على خفض الإيرادات المتوافرة للسلطة الفلسطينية للوفاء بنفقات أخرى. ووفقاً لوزارة المالية، فإن المبلغ الشهري المقدّر بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج «شبكة الأمان الاجتماعي» لن يتم تنفيذه إذا لم يتم توفير التمويل.

الأسعار

ارتفعت الأسعار للمستهلك - محسوبة بالشكل الإسرائيلي الجديد - في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية: كانون الثاني/يناير - كانون الأول الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بنسبة ٢,٩ في المئة في الضفة الغربية و ٣,٢ في المئة في قطاع غزة. فبالنسبة للضفة الغربية، تمثل هذه النسبة انخفاضاً عن معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٠٣ (٤,٣ في المئة)، في حين أنها تمثل زيادة طفيفاً عن نسبة التضخم (٢,٥ في المئة) التي تم تسجيلها في قطاع غزة للعام الماضي. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، تسارع التضخم في الضفة الغربية تسارعاً طفيفاً ليصل إلى ٢,٤ في المئة، في حين أنه تباطأ في غزة متراجعاً إلى ١,٠٨ في المئة (الشكل ١٠)، مقارنة بمستوى الفترة كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٤.



المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر أعيد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

لقد قاد مؤشر الأسعار للمستهلك («الرقم القياسي لأسعار المستهلك») الخاص بقطاع النقل والاتصالات، الزيادة التي حدثت في هذا المؤشر في الضفة الغربية عام ٢٠٠٤، مرتفعاً بنسبة ٥,٦٪ في العام الماضي (مقارنة بنسبة ٧,٩ في المئة في عام ٢٠٠٣)، إلى جانب ارتفاع مؤشر أسعار قطاع الرعاية الطبية، بنسبة ٥,٤ في المئة. (في عام ٢٠٠٣، ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك لقطاع الرعاية الطبية في الضفة الغربية ارتفاعاً مثيراً للاستغراب نوعاً ما، بنسبة ٨ في المئة. وخلال الفترة من بداية الانتفاضة وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لم ترتفع أسعار الرعاية الطبية إلا بنسبة ٠,٥ في المئة فقط). أما بالنسبة للفترة من كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٥، فقد قادت أسعار القطاعات التالية: المربطيات والتبغ (مرتفعة بنسبة ٤,٨ في المئة) والأثاث والسلع المنزلية (مرتفعة بنسبة ٤,٢ في المئة)، والإسكان (مرتفعة بنسبة ٣,٩ في المئة)، التضخم في الضفة الغربية، مع مقارنة الزيادات/الارتفاعات الأكبر في الأسعار مع الأشهر الثمانية المماثلة لها في ٢٠٠٤.

وفي حين أن الإيرادات المتوافرة ما تزال تتحقق وفق الهدف المرسوم لها، إلا أن الدعم الذي تلقته الموازنة من مجتمع المانحين الدوليين، على مدى الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، تدنّت عن مستوى التوقعات. ومع أن التمويل الأجنبي المتوقع لتغطية بنود الإنفاق المتكرر يبلغ ٦٥٤ مليون دولار أمريكي (بمعدل ٥٤,٥) مليون دولار أمريكي شهرياً، إضافة إلى مبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي (٢٠ مليون دولار أمريكي شهرياً) لتمويل برنامج «شبكة الأمان الاجتماعي» الجديد، إلا أنه لم يتم استلام سوى (٢٤٨/٥٤) مليون دولار أمريكي حتى نهاية آب/أغسطس؛ أي بمتوسط شهري مقداره (٣١,٠٦) مليون دولار أمريكي.

وحتى الآن، ورد إلى الموازنة مبلغ (٧٩,٢) مليون دولار أمريكي من خلال «صندوق استثمارات الموازنة» المتعدد المانحين، الذي أسسه البنك الدولي [وهي بمقدار (٣٠,٠٠) مليون دولار أمريكي من اليابان، (٢٥,١) مليون دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي، (٢٠,٨) مليون دولار أمريكي من النرويج، و(٣,٣) مليون دولار أمريكي من فرنسا]. وساهمت الدول العربية بمبلغ (١٤٨/٤٥) مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٥ (وهي بمقدار «٧٧,٧» مليون دولار أمريكي من الجزائر، و ٤٠ مليون دولار أمريكي من الكويت، و(١٧/٧٢) مليون دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية، و ١١ مليون دولار أمريكي من قطر، و ١١ مليون دولار أمريكي من عُمان). كما تم استلام مبلغ (٢٠) مليون دولار أمريكي من خلال برنامج دعم الخدمات الطارئة التابع للبنك الدولي، والمصمم لدعم النفقات الجارية البالغة الأهمية تحت بند «نفقات غير الأجور» بوزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

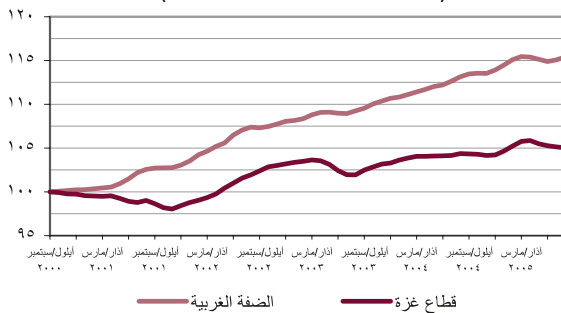
ونتيجة للقصور في الدعم المقدم من المانحين (ولعدم مقدرة السلطة الفلسطينية على زيادة حجم اقتراضها من البنوك التجارية الفلسطينية)، فقد تم فرض قيود على النفقات (المصروفات) الجارية - ولم يتم بعد تنفيذ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

بيد أن هذا التقييد ينعصر في نفقات بند «غير الأجور»، مع استمرار الأجور والرواتب، التي يبلغ متوسطها (٣٥٣/٩٦) مليون شيكل إسرائيلي جديد (ما يعادل ٨٠/١٠) مليون دولار أمريكي، جارية فعلياً بنسبة ٤,١ في المئة من المستوى المتوقع لها في موازنة عام ٢٠٠٥. ويتم تنفيذ النفقات الجارية لبند «غير الأجور»، (التحويلات والنفقات التشغيلية)، التي بلغ متوسطها (١٨٨/٩٣) مليون شيكل إسرائيلي (ما يعادل ٤٢/٧٥) مليون دولار أمريكي، بنسبة ٣٩,٦ في المئة فقط من المبالغ المتوقعة في الموازنة حتى الآن. وحتى لو تم خصم المبلغ المقدّر شهرياً في الموازنة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي (مع أنه لم يتم تمويله، وهو مخصص لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي) من المبالغ المتوقعة في الموازنة، فإن النفقات الجارية لبند «غير الأجور» لا تشكل سوى ٧٩ في المئة من مستوى المبالغ المتنبأ بها.

عند استبعاد المواد الغذائية من مؤشر الأسعار للمستهلك، نجد أن هذا المؤشر قد ارتفع في الضفة الغربية بنسبة ٢,٨ في المئة في الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٠٥. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع هذا المؤشر للمواد غير الغذائية حتى الآن بنسبة ١,٥ في المئة لهذا العام. - وهي معدلات أدنى من المعدلات التي شهدتها السنوات السابقة. (ففي عام ٢٠٠١، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بنسبة ٤,٦ في المئة في الضفة الغربية، وانخفضت بنسبة ٠,٣ في المئة في قطاع غزة. أما في عام ٢٠٠٢، فقد ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بنسبة ٨,٧ في المئة في الضفة الغربية و بنسبة ٢,٨ في المئة في قطاع غزة، وأما في ٢٠٠٣، فقد كان هذا الارتفاع بنسبة ٤ في المئة في الضفة الغربية، و ١,٨ في المئة في قطاع غزة).

وعند استبعاد مؤشر أسعار قطاع النقل والاتصالات أيضاً - أسعار النقل هي الأكثر تأثراً بالتغيرات في نظام الإغلاق (وكذلك بالتغيرات في الأسعار العالمية للطاقة، والتي يمكن أن تكون متقلبة تماماً) - تبرز صورة أوضح للتغيرات في الأسعار العامة. فأسعار المواد غير الغذائية وأسعار الخدمات الأخرى غير النقل، ارتفعت هي الأخرى في الضفة الغربية بنسبة ٣ في المئة في ٢٠٠٤، وبنسبة ١,٢ في المئة في قطاع غزة (الشكل ١٢). في عام ٢٠٠٣، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية وأسعار الخدمات الأخرى غير النقل بنسبة ٢,٧ في المئة في الضفة الغربية و ١,٥ في المئة في قطاع غزة. وأثناء عام ٢٠٠٢، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية وأسعار الخدمات الأخرى غير النقل بنسبة ٤,٦ في المئة في الضفة الغربية و ٢,٦ في المئة في قطاع غزة. وأما في عام ٢٠٠١، فقد ارتفعت هذه الأسعار بنسبة ٢ في المئة في الضفة الغربية وانخفضت في قطاع غزة بنسبة ١,٦ في المئة. وعلى مدى الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، ارتفع مقياس «التضخم الأساسي» هذا بنسبة ٢,٧ في المئة في الضفة الغربية و ١,٢ في المئة في قطاع غزة).

الشكل ١٢ - مؤشرات الأسعار للمستهلك
باستثناء المواد الغذائية والنقل
(تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)



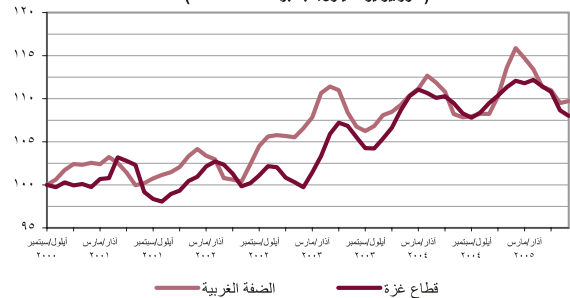
المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر أعيد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

ثمة علاقة أيضاً بين حركات الأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين التغيرات في أسعار صرف الشيكل في مقابل الدولار. فلانخفاض في قيمة

وفي قطاع غزة في العام الماضي، مثل مؤشر الغذاء الزيادة الثانية الكبرى ضمن مكونات مؤشر الأسعار للمستهلك، مرتفعاً بنسبة ٤,٨ في المئة (مقارنة بزيادة مقداره ٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٣). وقد انخفضت تكاليف الغذاء في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، مع ارتفاع متوسط أسعار الفترة كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس بنسبة ٠,٥ في المئة عن المتوسط الذي كان عليه قبل عام مضى. وقد قادت الزيادات في هذا العام أسعار قطاع الإسكان مرتفعة بنسبة ٥,٤ في المئة، وقطاع المرطبات والتبغ مرتفعة بنسبة ٤,٥ في المئة. ومن بين جميع مكونات مؤشر الأسعار للمستهلك، كان مؤشر هذه الأسعار الخاص بالنقل والاتصالات، هو المؤشر الأكثر ارتفاعاً في عام ٢٠٠٤ - فقد ارتفع بنسبة ٥,٧ في المئة. وهذا يمثل تغييراً مهماً عما كان عليه في عام ٢٠٠٣، حينما ارتفعت أسعار النقل والاتصالات ٣ في المئة. وحتى هذه اللحظة من عام ٢٠٠٥، ارتفعت أسعار النقل والاتصالات بنسبة ٢,٨ في المئة - أي أكثر من ضعف معدل الزيادة التي تم تسجيلها حتى الآن في مؤشر الأسعار الكلي للمستهلك في قطاع غزة. وكما يشير الشكل ١٠، فقد حدثت النسبة الكبيرة من الزيادة - التي شهدتها عام ٢٠٠٤ في أسعار المستهلك الكلية - خلال الربع الأول من العام نفسه (٢٠٠٤)، تبعثها تراجع متواضعة في منتصف العام وزيادات في الأسعار في الأشهر الثلاث الأخيرة. وقد قادت الانخفاضات في أسعار الغذاء الانخفاضات التي طرأت على الأسعار في الربعين الأخيرين من العام. وقد تمت ملاحظة وجود طابع موسمي مماثل لهذا الانخفاض في الأسعار في ٢٠٠٣.

وتظهر أسعار المواد الغذائية، بشكل عام، تأثيرات قوية للأسعار الموسمية، إذ ترتفع ذروتها أثناء الربع الأول من العام (انظر الشكل ١١). وكما جرت عليه العادة، فإن أسعار المواد الغذائية تتراجع في الربع الثالث قبل أن تعاود ارتفاعها باعتدال مرة أخرى في الربع الرابع من العام، وهو نموذج من المحتمل أن يستمر طوال عام ٢٠٠٥. فعلى مدار عام ٢٠٠٤، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة ١,٥ في المئة في الضفة الغربية، وبنسبة ٤,٧ في المئة في قطاع غزة. وبمقارنة الفترة كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٥ بالأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٤، نجد أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ١,٧ في المئة في الضفة الغربية، ولكنها ارتفعت ٠,٥ في المئة فقط في قطاع غزة.

الشكل ١١ - مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)

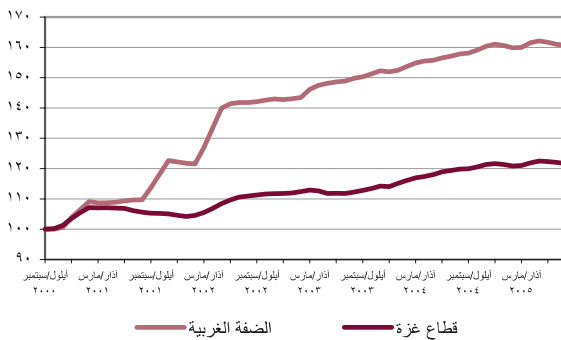


المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر أعيد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

وفي حين أن حركات أسعار الصرف تساعد في تفسير الاتجاهات الأساسية في أسعار البضائع المتداولة المعروضة للمستهلك (ولا سيما في أسعار المواد غير الغذائية الأقل تأثراً بموسمية الأسعار)، فإن الإغلاق المشدد والمفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة قد أثر عموماً على الأسعار المعروضة للمستهلك، علماً أن هذا التأثير حدث من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، وهي: التغيرات في مكوث النقل ضمن مؤشر الأسعار للمستهلك (الذي يقيس أسعار النقل التي ازدادت بصورة مباشرة نتيجة تفاقم الإغلاق)، وازدادت أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال تكاليف الشحن التي ارتفعت كذلك بالنسبة للمنتجين والموزعين، والتي تم بالتالي تمريرها كزيادات في الأسعار النهائية لجميع البضائع التي يواجهها المستهلكون في السوق، ويمكن مشاهدتها كزيادات في مؤشرات الأسعار الخاصة بهذه المكونات.

وعلى ذلك، فإن تضيق قبضة الإغلاق، الذي ارتبط باندلاع الانتفاضة في خريف عام ٢٠٠٠، قد أثر على قطاع غزة والضفة الغربية. في حين أن التدخلات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في خريف ٢٠٠١ وربيع ٢٠٠٢ تشرح الفرق في حركة مؤشر أسعار النقل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال هذه السنوات. وفي الواقع، فإن هذه تُعدّ صدمات ذات تأثير سلبي، رفعت مستوى مؤشر أسعار النقل في الضفة الغربية (وهي ممثلة كخطوات صعودية في الشكل ١٤). وفي عام ٢٠٠٤، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة كلاهما زيادات متناسبة في أسعار النقل: ٥,٦ في المئة في الضفة الغربية و ٥,٧ في المئة في قطاع غزة. أما الفترة من كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٥، فقد استمرت في إظهار زيادات موازية مقدارها ٣ في المئة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٤.

الشكل ١٤ - مؤشرات أسعار النقل
(تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)

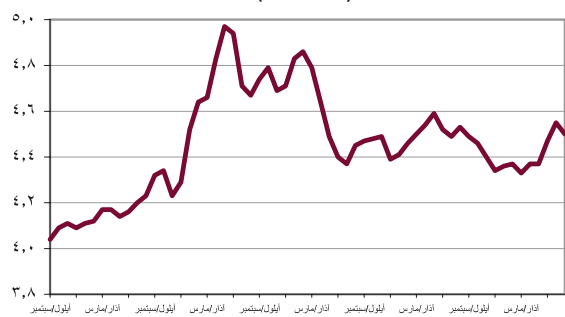


المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر أعيد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

الشيكل الإسرائيلي في عام ٢٠٠١ وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٢ (وقد كان هذا الانخفاض قوياً بصورة خاصة في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وهو ممثلٌ كحركة صعودية في الشكل ١٣)، وما تلاه من ارتفاع وبخاصة في الفترة شباط/فبراير - تموز/يوليو ٢٠٠٣ (وهو ممثلٌ كحركة نزولية في الشكل ذاته)، يشرحان - إلى حد كبير - تسارع معدل التضخم: خلال عام ٢٠٠٢ وما تلا ذلك من تباطؤ في ٢٠٠٣.

فخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فقدَ الشيكل ٤,٩ في المئة من قيمته مقابل الدولار. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢، ضُغِّت قيمة الشيكل أيضاً بنسبة ١٥,٩ في المئة. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت - بصورة آلية - أسعار البضائع المعبر عنها بالشيكل الإسرائيلي، المستوردة إلى إسرائيل من دول أخرى وراء البحار - ومن ثم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ارتفع المؤشر الكلي للأسعار المعروضة على المستهلك - مقياساً بالشيكل الإسرائيلي أيضاً - ولكن ليس بالقدر نفسه، وإنما إلى الحد الذي تكون معه سلة السوق لمؤشر الأسعار المعروضة على المستهلك تتألف من بضائع وخدمات مُسعَّرة بالدولار الأمريكي (كالإيجارات مثلاً). ومع اعتبار أن قيمة الشيكل كانت آخذة في الارتفاع - من شباط/فبراير ٢٠٠٣ وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فقد تعزّزت هذه القيمة بنسبة ٩,٧ في المئة مقابل قيمة الدولار (١١,٧ في المئة منذ هبوط الشيكل إلى أضعف مستوى له في أيار/مايو ٢٠٠٢): فأصبحت الواردات أرخص سعراً، وقلَّ معدل التضخم مُقاساً بالشيكل (إلى الحد الذي يُمرَّر فيه المستوردون هذه الانخفاضات فعلياً إلى المستهلكين). وأثناء عام ٢٠٠٤، ضُغِّت قيمة الشيكل مقابل الدولار في البداية، منخفضة بنسبة ٤,٦ في المئة حتى نهاية مايو/أيار، ثم قُوِّت بعد ذلك. وبحلول نهاية العام، كسب الشيكل نسبة ١,٢ في المئة. وقد ضُغِّت باعتدال قيمة الشيكل خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، حيث خسر نسبة ٣,٧ في المئة من قيمته في مقابل الدولار. وإذا ما تسارع انخفاض الشيكل الإسرائيلي الجديد مرة أخرى، يُمكن توقع حدوث تحسُّن في الاتجاهات التضخمية.

الشكل ١٣ - سعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد
مقابل الدولار الأمريكي
(متوسط الفترة)

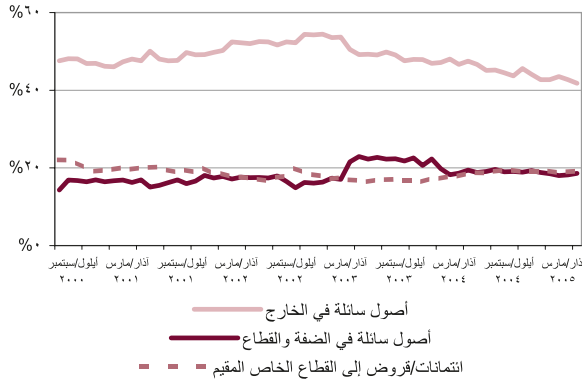


المصدر: البنك المركزي الإسرائيلي.

لقد تكيف القطاع المصرفي الفلسطيني مع أجواء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها في الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق الاستمرار في تبني المواقف الاستثمارية المحافظة جداً. فحتى يومنا هذا، ظلت البنوك تنعم بسيولة وافرة وامتلكت ودائع في الخارج وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، مواصلة العمل على زيادة نسب السيولة لديها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على حساب الإقراض للقطاع الخاص المقيم.

فبحلول نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٥، كانت البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحتفظ بنسبة ١٨,٦ في المئة من أصولها الموحدة، إما نقداً وإما كودائع لدى البنوك الفلسطينية الأخرى، كما كانت تحتفظ بنسبة ٤١,٨ في المئة من أصولها لدى بنوك أجنبية. وقد شكّل الإقراض إلى القطاع الخاص نسبة ١٩,٢ في المئة من مجموع الأصول. وهذه تمثل تغييرات مهمة في توزيع الأصول مقارنة بمستواها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عندما كانت تلك البنوك التجارية تحتفظ بنسبة ١٤,٣ في المئة من مجموع أصولها نقداً وودائع لدى البنوك المحلية الأخرى، مع الاحتفاظ بنسبة ٤٧,٦ في المئة كودائع لدى البنوك الأجنبية، و ٢٢,١ في المئة كقروض للقطاع الخاص. (الشكل ١٦). ومع أنه من المحتمل أن تكون محافظ القروض البنكية قد تعرضت للمعاناة هي الأخرى (في ظل ازدياد القروض المتعثرة السداد وتدمير بعض الضمانات الخاصة بها نتيجة للعمليات العسكرية)، فإن نسبة «القروض إلى مجموع الأصول»، وهي نسبة مؤيعة متدنية، خففت هموم الملاءة (قدرة المقترضين على الدفع) بالنسبة لمعظم البنوك.

الشكل ١٦ - تكوين الأصول البنكية
(نسبة مئوية من مجموع الأصول)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

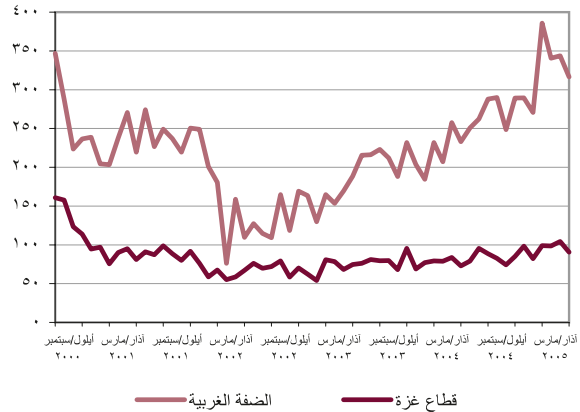
لقد واكبَّ الزيادة في الأصول السائلة لدى البنوك، تراجع كبير في نشاط القروض البنكية طوال السنتين الأوليين من الانتفاضة، لم يبدأ بالانتعاش إلا في الآونة الأخيرة. وقد عكس هذا التراجع أمرين: انخفاض حجم الطلب من جانب المقترضين وتجنّب مستوى عالٍ من المخاطر من جانب البنوك خلال فترة من الانكماش الاقتصادي والريبة السياسية. وفي مثل هذا المناخ، فقد تراجع

القطاع المصرفي

إن تراجع النشاط الاقتصادي الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية الانتفاضة يتضح بجلاء من مجموع قيمة الشيكات التي تم تحصيلها أو تسويتها عن طريق المقاصة لدى البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة خلال الفترات التي تزايدت فيها العمليات العسكرية الإسرائيلية. فخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠؛ أي قبل اندلاع الانتفاضة، بلغت قيمة الشيكات المقدمة للمقاصة أو للتسوية شهرياً، ٤٤٩ مليون دولار أمريكي (٣٠١ مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية و ١٤٨ مليون دولار أمريكي في قطاع غزة). وطوال عام ٢٠٠٢، بلغ متوسط القيمة الشهرية للشيكات التي يتم تحصيلها أو تسويتها عن طريق المقاصة أقل من نصف مستوياتها في فترة ما قبل الانتفاضة: ١٤٨ مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية و ٦٧ مليون دولار أمريكي في قطاع غزة؛ أي ما مجموعه ٢١٦ مليون دولار أمريكي.

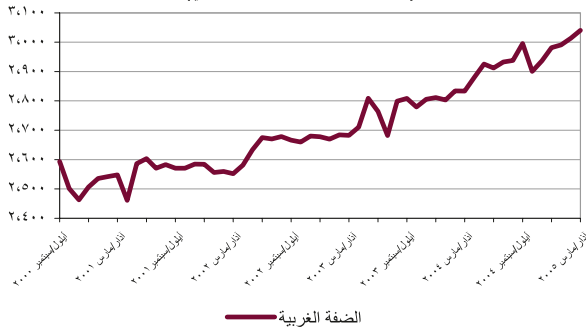
وقد شهد عام ٢٠٠٤ مقاصة شيكات بقيمة (٢٨٩,٢) مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية و ٨٥ مليون دولار أمريكي في قطاع غزة. وبمقارنة هاتين القيمتين بنظيرتيهما خلال عام ٢٠٠٣، نجد أن مجموع قيمة الشيكات التي تم تحصيلها عن طريق المقاصة ازدادت بنسبة ٢٤ في المئة (٣٠,٦ في المئة في الضفة الغربية و ٧,٥ في المئة في غزة). غير أن هذه الزيادة التي تبدو قوية في الضفة الغربية مضللة، إذ إنها تعكس الحجم المنخفض لقيمة شيكات المقاصة خلال الفترة كانون الثاني/يناير - نيسان/إبريل ٢٠٠٣. وفي الواقع، فإن متوسط القيمة الشهرية التي تم تحصيلها عن طريق المقاصة في الضفة الغربية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٤ (٢٠٧ ملايين دولار أمريكي) تقل عن المتوسط الشهري للفترة تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (٢١٤ مليون دولار أمريكي). وبمقارنة المتوسط الشهري لقطاع غزة حتى تلك اللحظة من عام ٢٠٠٤ مع مستوى المتوسط الشهري المسجل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ يظهر عدم حدوث أي تغيير (٨٠ مليون دولار أمريكي).

الشكل ١٥ - مجموع قيمة الشيكات التي تم تحصيلها أو تسويتها عن طريق المقاصة
(مليون دولار أمريكي)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل ١٨ - مجموع الودائع في الضفة الغربية
(ما يعادلها بالمليون دولار أمريكي)

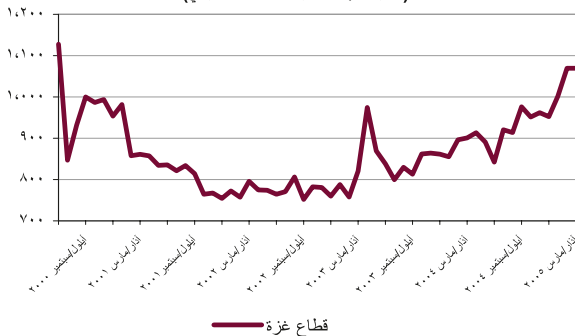


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، بلغت الودائع (١,١٣) مليار دولار أمريكي قبل اندلاع الانتفاضة، وتراجعت إلى مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١، انخفضت بنسبة إضافية مقدارها ١٨,٥ في المئة إلى أن بلغت في نهاية العام ٨١٤ مليون دولار أمريكي. وشهد عام ٢٠٠٢ تراجعاً إضافياً في الودائع في الربع الأول، تلاه فترة استقرار نسبي، إلى أن بلغت الودائع في نهاية العام ٧٥٢ مليون دولار أمريكي. لكن عام ٢٠٠٣ شهد عودة الودائع إلى النمو من جديد، وتواصل هذا النمو بشكل كبير ومن دون انقطاع حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مقفلاً ذلك العام عند مستوى ٩٧٦ مليون دولار أمريكي. وقد شهد الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ بعض الزيادة، إذ بلغ مجموع الودائع في غزة في نهاية حزيران/يونيو (١,٠٧) مليار دولار أمريكي، أي بمبلغ يقل بنسبة ٥ في المئة عن مستواها قبل الانتفاضة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الشكل ١٩).

ويُحتمل أن يعكس الفرق في السلوك المتبع بشأن الودائع بين قطاع غزة والضفة الغربية، بشكل صحيح، وجود معدلات أعلى للبطالة والفقر – وبالتالي وجود مدخرات أدنى – في قطاع غزة. كما يعكس، إلى جانب ذلك، الحقيقة التي مفادها أن المقيمين في الضفة الغربية لديهم روابط أسرية أكبر مع الخارج (الأردن بصفة أساسية)، الذي يعتبر مصدراً للتحويلات المالية والدعم المالي لهم.

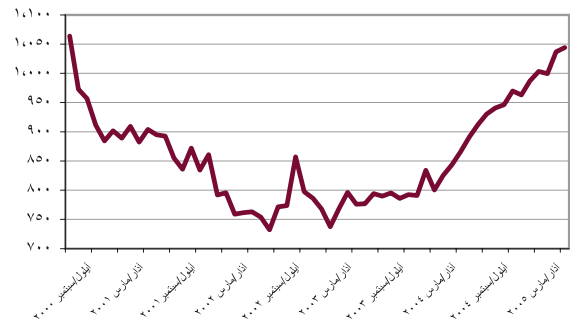
الشكل ١٩ - مجموع الودائع في قطاع غزة
(ما يعادلها بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

مستوى منح الائتمانات/القروض الجديدة، وأصبحت وتيرة تحديد تسهيلات الإقراض والسحب على المكشوف تسير بصورة تلقائية أقل. وفي وقت قريب جداً، لوحظ حدوث ارتفاع في قيمة الإقراض إلى القطاع الخاص المقيم. حيث ازدادت قيمة الإقراض بعد تسجيلها أدنى نقطة لها في آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما بلغ مجموع القروض/الائتمانات القائمة (أو غير المسددة) ٧٣٧ مليون دولار أمريكي. ومع أن هذا المجموع بلغ أكثر من (١,٠٤) دولار أمريكي بقليل في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٥، إلا أنه ما زال يشكل تراجعاً بنسبة ٢ في المئة عن مستواه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (ما قبل الانتفاضة)، عندما بلغ مستوى القروض/الائتمانات المعقّلة (١,٠٦) مليار دولار أمريكي (الشكل ١٧).

الشكل ١٧ - القروض/الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص
(ما يعادلها بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

لقد شهدت ودائع القطاع الخاص المقيم هي الأخرى تراجعاً كبيراً في الشهرين الأولين من الانتفاضة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، غير أن نماذج مختلفة نشأت في الأشهر التالية.

وقد انتعشت سريعاً مستويات الودائع في الضفة الغربية. حيث كان مستواها من أيار/مايو ٢٠٠١ وحتى نيسان/إبريل ٢٠٠٢ متماثلاً، بصفة أساسية، مع مستواها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد أعقب النمو الذي تحقق في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ فترة أخرى من الاستقرار استمرت حتى نيسان/إبريل ٢٠٠٣. ثم واصلت الودائع الارتفاع على مدى الثلاثة والعشرين شهراً التالية، متجاوزة مستوى الثلاثة مليارات دولار أمريكي في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومع حلول نهاية حزيران/يونيو، زادت الودائع بنسبة ١٧,٤ في المئة عن مستواها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الشكل ١٨).

تحديث للمحفظة الاستثمارية للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة (معلومات ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

وابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر، فقد صرف الصندوق الاستثماري لإصلاح الإدارة المالية العامة (٢٣١,٤) مليون دولار أمريكي إلى حساب الخزينة الموحد لدى وزارة المالية: الترويج (٣٣ مليون دولار أمريكي)، وكندا (٧ ملايين دولار أمريكي)، ودائرة التنمية الدولية البريطانية (٢١,٣) مليون دولار أمريكي) والمفوضية الأوروبية (١٢٢,٨) مليون دولار أمريكي)، واليابان (٤٠ مليون دولار أمريكي) وفرنسا (٣,٣) مليون دولار أمريكي)، وكوريا (٦٠٠,٠٠٠) مليون دولار أمريكي)، وأستراليا (٢,٤) مليون دولار أمريكي). أما مساهمة البنك الدولي (٢٠ مليون دولار أمريكي) في عملية التكيف الهيكلي للإدارة المالية العامة فقد تم صرفها على انفراد لحساب الخزينة الموحد. وأما الدول الأخرى التي تنظر في المساهمة في الصندوق الاستثماري للإصلاح فتشمل إسبانيا وهولندا ونيوزيلانده.

ويقوم البنك الدولي أيضاً بعمل تحليلي على مستوى القطاعات حول مختلف قضايا السياسات والموضوعات ذات الأهمية الآنية. ويحلل تقرير كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بعنوان: «الركود أم الانتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني» الأثر المحتمل لخطة إسرائيل لفك الارتباط على الاقتصاد الفلسطيني. ويحاجج التقرير بأن التنمية الاقتصادية السريعة يمكن أن تحدث فقط إذا حدث تحسين مثير للاهتمام في الوضع الأمني، وتمت إزالة مختلف القيود التي فرضت بعد «الانتفاضة» على حركة وتنقل الفلسطينيين والسلع الفلسطينية، وتحقيق تقدم ديناميكي على صعيد إصلاح الحاكمية الفلسطينية وبناء المؤسسات. فإذا نشأت هذه الشروط المسبقة للانتعاش الاقتصادي، يجادل التقرير بالقول بأن حدوث زيادة كبرى في مستويات المساعدة المقدمة من المانحين سيكون لها أثر تحويلي.

استهدفت المساعدات التي يقدمها البنك الدولي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إحداث توازن بين إدامة النشاط التنموي على المدى المتوسط حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، وبين توفير المساعدة في الأوضاع الطارئة بهدف تعزيز بقاء المؤسسات الفلسطينية وتخفيف حدة الفقر.

واستجابة للمعاناة الاقتصادية والأزمة المالية، فقد ركّز البنك الدولي - مثله في ذلك مثل الجهات المانحة الأخرى - بصورة متزايدة على العمليات الطارئة. وقد بلغ مجموع الأموال التي التزم بها البنك لمختلف المشاريع الطارئة منذ بداية الانتفاضة الحالية وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ١٥٢ مليون دولار أمريكي.

يقوم البنك الدولي، في المرحلة الراهنة، بتنفيذ ١٣ مشروعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول ١)، يبلغ مجموع الالتزامات المالية فيها (١٥٣,٨) مليون دولار أمريكي، منها مبلغ (٨٦) مليون دولار أمريكي تم صرفه حتى الآن. وقد تم تخصيص حوالي ٤٠ في المئة من التزامات البنك الدولي الحالية لخدمة المشروعات الطارئة، في حين أنّ الالتزامات الباقية يجري حالياً توجيه مسارها نحو المشاريع التنموية التقليدية بصورة أكبر، ضمن مجموعة واسعة من القطاعات.

ومنذ إصدار الطبعة الأخيرة من التحديث الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، غدت أربعة مشاريع جديدة في وضع تشغيلي: مشروع إدارة الأراضي، ومشروع التعليم العالي، ومشروع المياه للحالات الطارئة - غزة ٢، ومشروع المياه للحالات الطارئة.

أما المشاريع الأخرى التي يُتوقع الموافقة عليها خلال عام ٢٠٠٦ فتشمل مشروع تسهيل الممر التجاري الفلسطيني التجريبي، ومشروع المساعدة الفنية للحالات الطارئة، ومشروع إصلاح نظام التقاعد، ومشروع إدارة البلديات وإيصال الخدمات، وعملية التكيف الهيكلي، ومشروع الإصلاح والتطوير القانوني.

عمليات البنك الدولي الجاري العمل فيها

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
مشروع العمل التعليمي البنك الدولي: (٧) مليون دولار أمريكي المقترض (السلطة الفلسطينية): (٠,٦٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠١ موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ قائد فريق العمل: آرون جوشي	يدعم مشروع العمل التعليمي العمل الذي تضطلع وزارة التربية والتعليم فعلياً بتنفيذه في مجال تطوير خططها الخمسية ٢٠٠١-٢٠٠٥ ووضع استراتيجيتها التعليمية طويلة المدى. ويهدف مشروع العمل التعليمي بصفة أساسية إلى تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم على إدارة نظام التعليم بدرجة من الفعالية أكبر، من خلال تحسين مستوى صنع السياسات والتخطيط ووضع الموازنات التقديرية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات. ويدعم المشروع أيضاً تنفيذ النشاطات في المجالات المستهدفة المشمولة في خطط العمل السنوية للدوائر، والمستمدة من خطة التعليم الخمسية. وهذا يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى استعمال التمويل المقدم من الموازنة والمانحين الدوليين.
مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئية البنك الدولي: (٩,٥) مليون دولار تاريخ الموافقة: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قائد فريق العمل: ألان روتمان	يمول هذا المشروع التدخلات في جمع النفايات الصلبة لمقاطعة جنين، وفي نقل هذه النفايات والتخلص منها. ويتولى إدارته مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة. ويساعد المشروع في تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة. وتمول المفوضية الأوروبية، عملية تزويد سيارات جمع النفايات وتجهيزات نقاط التوصيل إلى محطات نقل النفايات.
مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ٢- البنك الدولي: (٨) مليون دولار أمريكي المملكة المتحدة/دائرة التنمية الدولية: (٧,٨) مليون دولار أمريكي إيطاليا: (٢,٤) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠١ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ قائد فريق العمل: سيما كنعان	يهدف المشروع إلى تقوية قدرات المنظمات غير الحكومية على إيصال خدمات مستدامة للفقراء والمهمشين، في الوقت الذي يدعم فيه التنمية الكلية، المهنية منها والاستراتيجية، لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ويتألف هذا المشروع من ثلاثة مكونات رئيسية: برنامج منح الشراكات، وبرنامج منح التنمية، وبرنامج دعم القطاعات الموجه إلى دعم تبادل المعلومات بين شبكات المنظمات غير الحكومية المظلية (الشاملة) وإلى بناء قدرات هذه الشبكات. ويتضمن أحد المكونات الفرعية للمشروع إقامة «مركز للنساء اللواتي يعشن في ظروف صعبة». ويقوم على تنفيذ المشروع اتحاد مؤسسات الرفاه الاجتماعي الذي يتألف من مؤسسة الرفاه الاجتماعي والمجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة المعونات الخيرية.
مشروع استثمار وإدارة قطاع الكهرباء البنك الدولي: (١٥) مليون دولار أمريكي بنك الاستثمار الأوروبي: (٣٨) مليون دولار أمريكي إيطاليا: (٣٥) مليون دولار أمريكي السلطة الفلسطينية: (٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قائد فريق العمل: سومين موخيرجي	تتمثل أهداف هذا المشروع البالغة قيمته ٩١ مليون دولار أمريكي في إعادة تأهيل شبكات توزيع الكهرباء في وسط الضفة الغربية وجنوبها، ومعالجة وضع البنية المؤسسية اللازمة لإدارة القطاع على المدى الأطول.

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
<p>مشروع المياه للحالات الطارئة</p> <p>البنك الدولي: (١٢,٥) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: شباط/فبراير ٢٠٠٤</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦</p> <p>قائد فريق العمل: سهيل جميعان</p>	<p>الهدف الرئيس للمشروع يتمثل في دعم الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد على تخفيف النقص المزمن في إمدادات المياه المأمونة، وخفض تكاليف المياه ومخاطر الصحة والمحافظة على مصادر المياه الشحيحة عن طريق خفض الكميات التي تفقدها شبكة المياه. ويتضمن المشروع المكونات التالية: (أ) إصلاح وإعادة تأهيل شبكة تزويد المياه في الأوضاع الطارئة في المناطق الريفية النائية من جنوبي الضفة الغربية. (ب) القيام بإصلاح وإعادة تأهيل الشبكات الضرورية لكي تحافظ مستويات خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة على المستويات العالية ذاتها التي يوفرها مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، رغم الظروف الاقتصادية والأمنية الآخذة في التدهور. (جـ) المساعدة الفنية وبناء القدرات التي يتم تقديمها لسلطة المياه الفلسطينية ولمرفق مياه البلديات الساحلية في قطاع غزة الذي تم تأسيسه مؤخراً، ولتأسيس مجالس خدمات مشتركة تجريبية ريادية للبلدات الأصغر حجماً في جنوبي الضفة الغربية.</p>
<p>مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي</p> <p>البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤</p> <p>تاريخ إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨</p> <p>قائد فريق العمل: سيما كنعان</p>	<p>تتمثل أهداف المشروع في تخفيف الأثر الذي تحدثه الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الحالية على الجماعات السكانية الأكثر ضعفاً وتعرضاً للمخاطر، ولحماية رأس المال البشري المؤلف من الأطفال الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتم إنجاز المشروع من خلال تعزيز وتعديل برنامج الحالات الاجتماعية، الذي تنفذه حالياً وزارة التنمية الاجتماعية، بتضمينه مكوناً يعمل على جعل المساعدات التي تتلقاها الأسر المؤهلة لتلقي المساعدة مشروطة بالتزام تلك الأسر بمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً تتعلق بانتظام أبنائها في المدارس، وبالحضور لإجراء الفحوص الصحية المُجدولة زمنياً، وبحضور جلسات التوعية بالقضايا الاجتماعية الوثيقة الصلة. ويهدف المشروع أيضاً إلى تقوية القدرات المؤسسية لأجهزة السلطة الفلسطينية المشاركة في تنفيذ المشروع المقترح، وبخاصة وزارة التنمية الاجتماعية.</p>
<p>مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة</p> <p>البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦</p> <p>قائد فريق العمل: حسام أبو دقة</p>	<p>يسعى المشروع إلى تحسين نوعية وتوافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويأتي هذا المشروع الجديد خلفاً لعمليات التنمية المجتمعية التي تم تمويلها من خلال البنك الدولي بمقتضى المرحلتين الأولى والثانية من مشروع التنمية المجتمعية. يُموّل هذا المشروع أعمال إعادة تأهيل الطرق وأعمال شبكات تزويد المياه وشبكات الصرف الصحي، والمدارس، والعيادات الصحية، الأمر الذي يعمل على صون رأس المال الوطني في القرى والبلديات الصغيرة وتوسعة امتدادها. ويموّل المشروع أيضاً الأنشطة الزراعية بما في ذلك إعادة تأهيل الآبار والطرق والتيراسات (المصاطب). وأخيراً، فإن المشروع يجزّب مبادرات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تمويل إيجاد مراكز تعمل عن بعد للاتصالات المتعددة الأغراض مما يُحسّن إمكانية وصول الفقراء والفئات المهمشة إلى المعلومات وتدريبهم.</p>

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
<p>المشروع الطارئ لاعادة تأهيل الخدمات البلدية</p> <p>إجمالي التكلفة التقديرية: (٧٠) مليون دولار أمريكي</p> <p>البنك الدولي: (٢٠) مليون دولار أمريكي</p> <p>الاتحاد الأوروبي: (٣٠,٥) مليون دولار أمريكي</p> <p>بلجيكا: (٧,٢) مليون دولار أمريكي</p> <p>السلطة الفلسطينية: (٣) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦</p> <p>قائد فريق العمل: إبراهيم الدجاني</p>	<p>أهداف المشروع هي: (١) تخفيف وقوع المزيد من التدهور في نوعية ومدى تغطية الخدمات البلدية، وبخاصة جمع النفايات الصلبة والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي، (٢) استحداث فرص تشغيل مؤقتة للعاملين العاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم داخل إسرائيل، أو بسبب الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، (٣) إدخال آلية عمل - إنشاء «صندوق بلديات» - للربط بين عمليات تخطيط الموازنات التقديرية للحكومات المحلية والحكومة المركزية بهدف تقوية القدرات الفلسطينية على الاستجابة للأوضاع الطارئة، وتعزيز حشد المساعدات من المانحين وتحسين مستوى الكفاءة والإنصاف في تحويلات الموارد إلى الحكومات المحلية.</p>
<p>مشروع معالجة مياه المجاري الطارئ لشمال غزة</p> <p>البنك الدولي: ٧,٥ مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠</p> <p>قائد فريق العمل: سهيل جميعان</p>	<p>يعتبر مشروع معالجة الأوضاع الطارئة لمياه المجاري في شمال غزة المشروع الرابع ضمن سلسلة مشاريع المياه والصرف الصحي التي يمولها البنك الدولي منذ عام ١٩٩٤. ويتصدى المشروع للمخاطر الصحية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة، الآنية منها والشبكة الحدوث، والتي تتعرض لها المجتمعات المحلية القريبة من بركة مياه المجاري بمنطقة بيت لاهيا شمال غزة، السريعة النمو والتي تخضع محتوياتها لمعالجة رديئة المستوى. ويشكل هذا المشروع جزءاً من حل طويل المدى للمعالجة الملائمة للمياه العادمة في شمال غزة والتخلص الملائم منها، مما يستلزم إنشاء وحدة جديدة لمعالجة المياه العادمة، من المتوقع تمويلها من العديد من المانحين. وسيستفيد من هذا المشروع حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص يعيشون في شمالي قطاع غزة.</p>
<p>مشروع خدمات المياه والصرف الصحي المقترح في قطاع غزة - المرحلة الثانية</p> <p>البنك الدولي: (٢٥) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩</p> <p>قائد فريق العمل: سهيل جميعان</p>	<p>يأتي هذا المشروع متابعة لمشروع خدمات المياه والصرف الصحي السابق في قطاع غزة. وتمثل أهدافه التنموية في (أ) تطوير بنية هيكلية مؤسسية مستدامة لقطاع المياه والمياه العادمة في قطاع غزة عن طريق دعم عملية التأسيس الوظيفي/التشغيلي لمرفق مياه البلديات الساحلية، وكذلك عن طريق تعزيز وتعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال عقد تشغيلي لمدة ثمان سنوات، وتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. (ب) مواصلة تحسين خدمات المياه والصرف الصحي عن طريق إعادة تأهيل الشبكات والمرافق الموجودة حالياً ورفع كفاءتها وتوسيع نطاقها. وعلى غرار مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، فإن هذا المشروع يشكل جزءاً من برنامج أكبر لرأس مال مواز يهدف إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة. ويتضمن المشروع استثمارات جوهرية في تأسيس شبكة لتزويد المياه بكميات كبيرة، تربط معاً مختلف البلديات في قطاع غزة، كما يتضمن استثمارات في شبكة المجاري وفي محطات معالجة المياه العادمة. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات، التي تبلغ حوالي ٣٤٠ مليون دولار أمريكي خلال المدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ عن طريق قروض ميسرة ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و KfW.</p>

وصف المشروع	اسم المشروع وتفاصيله
<p>الأهداف التنموية للمشروع هي: (١) تحسين البيئة التنظيمية لإدارة التعليم العالي، وتحسين ملائمة هذا التعليم وضمان جودته النوعية. (٢) زيادة الفعالية الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي كخطوة أولى نحو السعي إلى تحقيق الاستدامة. (٣) خلق الحوافز وتوفير الأساس لتحقيق التحسينات في الكفاءة والجودة النوعية ومدى ملائمة مؤسسات التعليم العالي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للسكان الفلسطينيين. ويؤمن المشروع المساعدة الفنية بشأن تحديد السياسات المتسقة مع زيادة الاستدامة المالية للقطاع، وتحسين القدرات على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. كما يؤمن المشروع أيضاً آليات عمل حافزة لتحسين نوعية البرامج المقدمة ومدى ملائمتها. وسوف تتقدم المؤسسات التعليمية، على أساس تنافسي، بطلبات للحصول على منح الجودة النوعية والإدارة، وتتم إدارة هذه المنح عن طريق آلية عمل على هيئة صندوق. وإضافة إلى ذلك، سيقدم المشروع المساعدة الفنية لتحسين إدارة برنامج قروض الطلبة الجاري تنفيذه حالياً تحت إدارة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وسيحدد الأساس لتوسيع وزيادة الموارد المالية المتاحة لتمويل برامج معونة الطلبة. ويتوقع أن تسهم المفوضية الأوروبية في التمويل المشترك لهذا المشروع.</p>	<p>مشروع التعليم العالي البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٦ نيسان/إبريل ٢٠٠٥ قائد فريق العمل: أدريانا جاراميلو</p>
<p>يهدف هذا المشروع إلى تقييم ومعرفة مدى التزام السلطة الفلسطينية باستعدادها لإصلاح إدارة الأراضي عن طريق إدخال تغييرات قانونية ومؤسسية، وتغييرات أخرى تتعلق بالسياسات، وصولاً إلى وضع الإجراءات الفعالة اللازمة لإصدار سندات ملكية الأراضي وتسجيل معاملات ملكية العقارات، وتنفيذ عمليات إدارة الأراضي العامة والتصرف بها بشفافية. وتتمثل فكرة هذا المشروع في أنه سيشكل المرحلة الأولى من برنامج إدارة الأراضي الطويل المدى، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين أمن امتلاك الأراضي، وتيسير تطوير أسواق كفؤة للأراضي والعقارات في المناطق الريفية والحضرية، من خلال تطوير نظام فعال لمنح ملكية الأراضي وتسجيلها استناداً إلى سياسات وقوانين واضحة وشفافة ومتجانسة، مدعومة بهيكلية مؤسسية ملائمة.</p>	<p>مشروع إدارة الأراضي البنك الدولي: (٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قائد فريق العمل: إبراهيم الدجاني</p>

الصناديق الاستثمارية للجهات المانحة المتعددة

اسم الصندوق	الوصف
الصندوق الاستثماري لإصلاح الإدارة المالية العامة البنك الدولي: (٢٠) مليون دولار أمريكي المفوضية الأوروبية: (١٦٤,٨) مليون دولار أمريكي النرويج: (٣٣) مليون دولار أمريكي المملكة المتحدة: (٣٠,٣) مليون دولار أمريكي كندا: (٧) مليون دولار أمريكي اليابان: (٤٠) مليون دولار أمريكي أستراليا: (٢,٤) مليون دولار أمريكي كوريا: (٠,٦) مليون دولار أمريكي فرنسا: (٣,٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قائد فريق العمل: كلاوس أستروب	استجابة لوضع المالية العامة الخطير الذي يواجهه السلطة الفلسطينية، فقد طلبت السلطة الفلسطينية والمانحون الآخرون من البنك الدولي إيجاد آلية عمل جديدة، بتشجيع المانحون من خلالها على تقديم مساهمات مجمعة ليتسنى صرفها إلى حساب الخزينة الموحد لدى وزارة المالية. أما التركيز الأساسي للصندوق فسوف ينصب على دعم الإدارة المالية المطورة لدى السلطة الفلسطينية ضمن أجنحة أوسع نطاقاً للإصلاح الوطني. ويتم الصرف من صندوق الإصلاح استناداً إلى إنجاز مجموعة معينة من نقاط القياس المرجعية - التي تم اشتقاق عدد منها من تقييم المسألة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أجراه البنك الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وابتداءً من تشرين الأول/نوفمبر، فقد صرف صندوق الإصلاح هذا (٢٣١,٤) مليون دولار أمريكي إلى حساب الخزينة الموحد لدى وزارة المالية.

مشاريع البنك الدولي الجاري الإعداد لها

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
مشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: آن جوهانسن	تتمثل أهداف المشروع في تحسين الجودة النوعية لخدمات الرعاية الصحية الأساسية على المستويين الثانوي (الثاني) والثالث للسكان المقيمين في المناطق الشمالية من قطاع غزة ونظيراتها في الضفة الغربية، وكذلك في توفير إمكانية الحصول على هذه الخدمات بأقل التكاليف. لقد استهدف المشروع في الخطة الأصلية استبدال نظامين من أنظمة المستشفيات ورفع كفاءتهما، وهما موجودان في مستشفى الشفاء بقطاع غزة وفي المستشفى الوطني في نابلس، إضافة إلى الاستفادة من الخبرة المكتسبة من مشروع تطوير نظام الصحة، والبناء أيضاً على تلك الخبرة في توسعة تطوير النظم المتكاملة للمعلومات والإدارة لتحسين الإنتاجية والجودة النوعية لخدمات الرعاية الصحية في المستشفيات المستهدفين. ونظراً للوضع السياسي الراهن، فقد تأخرت الأعمال التحضيرية لمشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية لمدة كبيرة. إضافة إلى ذلك، فقد تم خفض مبلغ التمويل المتوافر من كل من البنك الدولي ومصادر التمويل المشتركة بدرجة كبيرة نتيجة للأزمة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تخفيض مجال عمل المشروع إلى حد كبير. غير أن المكونات التالية من الخطة الأصلية للمشروع سيتم الاحتفاظ بها في الخطة المعدلة لمشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية: أ) وضع خطة على مستوى الأقاليم لترشيح مستشفيات شمال الضفة الغربية. ب) وضع خطط رئيسة لمستشفى الشفاء بمدينة غزة والمستشفى الوطني الجديد في نابلس. ج) وضع برنامج ريادي تجريبي لإدارة النفايات. د) تأسيس نظام لإدارة المعلومات. هـ) تحسين الجودة النوعية.

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
مشروع تسهيل ممر تجاري فلسطيني تجريبي البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: جوزفين باسينتي	يتم حالياً ابتكار هذا المشروع بعد تأمل عميق مفاده أن التجارة شرط ضروري لا بد منه لانتعاش ونمو الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ذلك، فإن أهداف المشروع هي: (١) تسهيل وجود تجارة فاعلة ويمكن التنبؤ بها بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبين قطاع غزة وإسرائيل، وبين قطاع غزة وبقية دول العالم. (٢) استحداث نهج لهذا الممر التجاري يمكن تكرار تنفيذه بالنسبة للمعابر الأخرى. (٣) من خلال الحركة المحسنة للسلع، يزداد النمو الاقتصادي.
مشروع المساعدة الفنية الطارئة البنك الدولي: (٥) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: ماركوس كوستنر	يهدف المشروع إلى: (١) مساعدة السلطة الفلسطينية في تطوير وتشغيل الهيكلية المؤسسية لنقل أصول (موجودات) التسوية وإدارتها والتخلص منها (بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأراضي). (٢) ودعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ مهمات أخرى تعزز الانتعاش الاقتصادي بعد تنفيذ عملية فك الارتباط.
مشروع إصلاح نظام التقاعد البنك الدولي: (٥) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: جوزيفين باسينتي	أهداف هذا المشروع هي: (١) مساعدة السلطة الفلسطينية في تأسيس مؤسسة مستقلة للتقاعد هي: مؤسسة التقاعد الفلسطينية. (٢) دعم مؤسسة التقاعد الفلسطينية من خلال البدء بتنفيذ نظام موحد للتقاعد يكون مستداماً مالياً لكوادر الخدمة المدنية وللدوائر الأمنية الفلسطينية. وهذا سيستدعي توحيد وترشيد أنظمة التقاعد الحالية. ويكون كذلك أيضاً عن طريق استحداث نظام وحيد لكل العاملين في القطاع العام. وهذا سيقوي بدوره الموقف المالي العام للسلطة الفلسطينية عن طريق خفض الضغط على الأموال الحكومية المترتبة على ترتيبات التقاعد الحالية.
مشروع إدارة البلديات وإيصال الخدمات البنك الدولي: (١٥) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: ستيفن كرم	يهدف المشروع إلى: (١) دعم الوحدات الحكومية المحلية في الاستمرار في تأمين الخدمات البلدية الأساسية. (٢) وبناء المؤسسات التي ستزيد الكفاءة والشفافية في نظام العمل بين الدوائر الحكومية.
عملية التكيف الهيكلي لإصلاح الإدارة المالية العامة البنك الدولي: ٢٠ مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: روبرت بي. بيشل	تهدف العملية الثانية التي يقوم بها البنك الدولي للتكيف الهيكلي لإصلاح الإدارة المالية العامة إلى: (١) تأمين دعم من الموازنة للسلطة الفلسطينية خلال فترة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة. (٢) المساعدة في استدرج الدعم الإضافي من المانحين للصندوق الاستثماري لإصلاح الإدارة المالية العامة. (٣) والمساعدة في تقوية أجندة إصلاح الإدارة المالية للسلطة الفلسطينية.
مشروع الإصلاح والتطوير القانوني البنك الدولي: (٥) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: ماركوس كوستنر	هدف هذا المشروع يتمثل في دعم الإصلاح القانوني والقضائي، اللازم للترويج لإيجاد مناح لإعادة تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

مؤسسة التمويل الدولية
<p>قبل اندلاع الانتفاضة من جديد، كان لدى مؤسسة التمويل الدولية واحداً من أضخم البرامج نسبة إلى حجم الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عملت المؤسسة، على مدى السنوات الخمس الماضية، مع زبائنها الحاليين بهدف إدارة المحفظة الاستثمارية. كما التزمت المؤسسة بمبلغ (٤) ملايين دولار أمريكي و (٩) ملايين دولار أمريكي على التوالي لمشروع الإسكان ومشروع المنطقة العقارية الصناعية في غزة. وكلا المشروعين أفضلا خلال السنة المالية ٢٠٠٥. لقد تأثرت جميع المشاريع الممولة من مؤسسة التمويل الدولية بالأزمة السياسية المستمرة. إذ تم تقليص حجم معظم نشاط القطاع الخاص بصورة ملحوظة، وغدت معظم الشركات تواجه صعوبات في السيولة، وصعوبات تشغيلية حادة بسبب إغلاق الحدود الداخلية. ومع انسحاب المستوطنين من قطاع غزة، فقد أخذت مؤسسة التمويل الدولية تبحث عن سبل لإعادة الانخراط في القطاع المالي، والسياحة الخاصة بالأعمال والمشاريع، والعقارات الصناعية، والرعاية الصحية، والغاز في المناطق الساحلية (البعيدة عن الشاطئ).</p>
المساعدة الفنية لمؤسسة التمويل الدولية
<p>أخذت مؤسسة التمويل الدولية من خلال برنامج الشراكة لتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تنخرط أيضاً في عدد من البرامج بما فيها التدريب على إدارة المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والعمل مع جمعية البنوك الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية حول حوكمة الشركات، وإجراء تحليل لقطاع المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتقييم لقطاع التمويل الميكروي (البالغ الصغر).</p>

المحافظة الاستثمارية للضفة الغربية وقطاع غزة كما هي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المشاريع الحالية	المبالغ المخصصة		المبالغ المصروفة		مجموع
	لصندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	المشتركة	من صندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	المشتركة	
٩٩ مشروع المياه والصرف الصحي في المنطقة الجنوبية	٢١,٠٠		٢٠,٣١		٢٠,٣١
٠٠ مشروع إدارة قطاع الكهرباء	١٥,٠٠		١٣,٦٣		١٣,٦٣
٠١ مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئية	٩,٥٠		٤,٠٧		٤,٠٧
٠١ مشروع العمل التعليمي	٧,٠٠		٦,٦١		٦,٦١
٠١ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - المرحلة الثانية	٨,٠٠	١١,٦٢	٧,٧١	٨,٠١	١٥,٧٢
٠٢ مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة	١٠,٠٠		٦,٩٩		٦,٩٩
٠٣ مشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية في الحالات الطارئة	٢٠,٠٠		١٩,١٥		١٩,١٥
٠٣ مشروع المياه للحالات الطارئة	١٢,٥٠		٣,٧٤		٣,٧٤
٠٤ مشروع شبكة الأمان الاجتماعي	١٠,٠٠		١,٠٥		١,٠٥
٠٥ مشروع معالجة الأوضاع الطارئة لمياه المجاري في شمال غزة	٧,٨٠		١,٥٠		١,٥٠
٠٥ مشروع إدارة الأراضي	٣,٠٠		٠,٣٠		٠,٣٠
٠٥ مشروع التعليم العالي	١٠,٠٠		١,٠٠		١,٠٠
٠٥ مشروع المياه للحالات الطارئة - غزة ٢	٢٠,٠٠		٠,٠٠		٠,٠٠
المجموع	١٥٣,٨٠	١١,٦٢	٨٤,٧٦	٨,٠١	٩٢,٧٧
المشاريع المنجزة					
٩٥ مشروع إعادة التأهيل في الحالات الطارئة - المرحلة الأولى	٣٠,٠٠	٦٣,٩٤	٣٠,٠٠	٦٣,٩٤	٩٣,٩٨
٩٧ صندوق ضمانات الاستثمار	١٠,٠٠		١٠,٠٠		١٠,٠٠
٩٦ مشروع إعادة التأهيل في الحالات الطارئة - المرحلة الثانية	٢٠,٠٠	٣,٥٠	٢٠,٠٠	٣,٥٠	٢٣,٥٠
٩٧ مشروع التنمية المجتمعية	١٠,٠٠	٢,٨١	١٠,٠٠	٢,٨١	١٢,٨١
٩٧ برنامج المشاريع الميكروية (البالغة الصغر)	٢,١٩		٢,١٩		٢,١٩
٠١ برنامج الاستجابة للطوارئ*	١٢,٠٠				١٢,٠٠
٩٩ مشروع التنمية المجتمعية - المرحلة الثانية	٨,٠٠		٨,٠٠		٨,٠٠
٩٥ مشروع إعادة تأهيل قطاعي التعليم والصحة	٢٠,٠٠	٢٩,١	٢٠,٠٠	٢٨,٩	٤٨,٩
٩٧ مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة	٣١,٠٠		٣١,٠٠		٣١,٠٠
٩٨ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	١٠,٠٠	٤,٦٠	١٠,٠٠	٤,٩٦	١٤,٩٦
٩٦ مشروع تطوير البنى التحتية في مناطق البلديات	٤٠,٠٠	٥,٤١	٤٠,٠٠	٥,٥١	٤٥,١٥

المشاريع المنجزة	لصندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	المشتركة	من صندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	المشتركة	المبالغ المصروفة
٩٧ برنامج التطوير القانوني	٢,٧٩		٢,٤٩		٢,٤٩
٩٩ بيت لحم ٢٠٠٠	٢٥,٠٠	٣,٦١	٢٤,٨٥	٣,٤١	٢٨,٢٧
٩٧ مشروع الإسكان الفلسطيني	١٧,٤		١٧,٣٦		١٧,٣٦
٩٧ برنامج المهنيين المغتربين الفلسطينيين	٣,٠٠	٠,٣٢	٢,٣٠	٠,٣٢	٢,٦٢
٩٨ المنطقة الصناعية في غزة	١٠,٠٠		٧,١٢		٧,١٢
٠٢ مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الأولى	٢٠,٠٠	٣٦,٨٧	٢٠,٠٠	٣٧,٤٦	٥٧,٤٦
٠٣ مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الثانية	٤٠,٠٠	٣٩,٢٨	٤٠,٠٠	٤٠,٣٩	٨٠,٣٩
٠٤ مشروع إصلاح المالية العامة SAO	٢٠,٠٠		٢٠,٠٠		٢٠,٠٠
٠٠ مشروع تطوير نظام الصحة	٧,٩		٧,٩		٧,٩
٠١ مشروع تطوير البنى التحتية في مناطق البلديات ٢	٧,٥		٧,٣٤		٧,٣٤
مجموع المشاريع (الحالية والمنجزة)	٥٠٠,٥٨	١٢٤,٥٩	٢٩٣,٢٩	١٢٠,٥٩	٤٢٥,٨٨

أموال صناديق القروض المقدمة من عدد من المانحين

صندوق هولست (مغلق)	المبالغ المخصصة	مجموع المبالغ المصروفة
٢٨٥,٧٢	٢٨٥,٧٢	٢٨٥,٧٢
الصندوق الاستثماري للمساعدات الفنية (مغلق)	٢٢,٧٧	٢٣,٦٠
صندوق البرنامج الفلسطيني للمساعدة الاقتصادية, وتوسيع التعاون (مغلق)	٢٤,٧٨	٢٤,٧٠
صندوق إصلاح الإدارة المالية العامة	٢٣١,٤٩	٢٣١,٤٩
المجموع	٥٦٤,٧٥	٥٦٥,٥١

* تم توجيه منحة البنك البالغة ١٢ مليون دولار عبر صندوق هولست

مشروع معالجة مياه المجاري الطارئ في شمال غزة

٢- تأمين حل مُرضٍ طويل الأمد لمعالجة المياه العادمة لمحافظة شمال غزة.

ونظراً لعدم توافر التمويل في المرحلة الأولى، فقد تمت تجزئة تنفيذ المشروع إلى جزأين. الجزء (أ) بدأ تنفيذه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهو مصمّم لتصريف وتفريغ مياه البركة، مما يخفف من المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بالمحطة الحالية لمعالجة المياه العادمة. حيث سيتم نقل المياه العادمة المتدفقة من البركة، إلى موقع آخر، سيتم فيه بناء أحواض جديدة لترشيح المياه. وسيضمن هذا الإجراء القضاء على الخطر الآني المترتب على فيضان البركة، والذي يتهدّد المجتمعات المحلية المجاورة لمحطة معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا، والمترتب أيضاً على التدفقات الراجعة للمياه الخام (غير المعالجة) إلى شبكة المجاري ذاتها. وهذا الجزء (أ) مموّل بالكامل من اتفاقية المنح المبرمة مع البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي. أما الجزء (ب) فسوف يؤمّن الحل على المدى المتوسط إلى الطويل لمسألة معالجة المياه العادمة في منطقة شمالي قطاع غزة، وذلك عن طريق تجهيز وتشغيل مرفق جديد لمعالجة المياه العادمة، يُنتج مخرجات ذات معايير نوعية محسّنة.

لقد عمل الدعم الذي يقدمه البنك الدولي للسلطة الفلسطينية والتزامه معها وشراكته الملائمة لها، على التمكين من إيجاد هذه البيئة الفريدة من نوعها لجذب مختلف الجهات المانحة مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (١٢ مليون يورو)، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (٥ ملايين دولار أمريكي)، وبنك الاستثمار الأوروبي («٥,٤» مليون دولار أمريكي) وبلجيكا (٤ ملايين يورو). ويمكن الاستنتاج بثقة واطمئنان بأن خطة التمويل البالغة موازنتها الإجمالية (٤٥,٧٢٠) مليون دولار أمريكي، تعتبر مكتملة عند الأخذ في الحسبان مساهمة البنك الدولي (١٢,٨) مليون دولار أمريكي ومساهمة السلطة الفلسطينية (٣,٣٢) مليون دولار أمريكي. ويمكن تلخيص الموازنة التقديرية لمختلف مكونات الجزأين (أ) و(ب) كما يلي:

يمثل هذا المشروع التدخل الرابع للبنك الدولي الذي يُعطي أولوية كبيرة لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في العام ١٩٧٦، تم إنشاء محطة معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا كمحاولة أولية لتحسين ظروف الصرف الصحي في شمالي قطاع غزة، وقد كانت السعة الأولية للمحطة لا تتجاوز ٥,٠٠٠ متر مكعب يومياً. بيد أن الطلب على هذه المحطة كان آخذاً في الازدياد، وبلغ المعدل اليومي الحالي للتدفق الوارد إلى المحطة من مياه المجاري حوالي ١٣,٠٠٠ متر مكعب. وقد أدى هذا التضافر بين العاملين: عامل الحجم المتزايد لمياه المجاري الواردة إلى المحطة، وعامل السعة غير الكافية للمحطة لمعالجة هذا الحجم بطريقة ملائمة، إلى تدفق كمية فائضة، تُعالج معالجةً رديئة، من محطة المعالجة إلى الكتبان الرملية المحيطة بها، متسببةً في تكوين بركة سعتها تبلغ حوالي (١,٥) مليون متر مكعب من المياه المتعفنة الوحلة، وتغطي حالياً مساحة تزيد على ٣٥ هكتاراً (٣٥٠ دونماً). ويستمر الارتفاع في منسوب المياه في هذه البركة، المتكونة من المياه المُعالجة معالجةً رديئة المستوى، مهدّدةً بحدوث تدفق لمياه المجاري الفائضة يغمر شبكة تجميع مياه المجاري بمرمتها، ويفيض ليغطي المجتمعات المحلية المجاورة لها. وفي عام ١٩٩٢، توفي ثلاثة أشخاص من هذا الفيضان بعد انهيار السدود الترايبية الطارئة المحيطة بالبركة.

واستجابة لطلب من سلطة المياه الفلسطينية، فقد وافق البنك الدولي على المشاركة في إيجاد حل للمشكلات المرتبطة بمحطة معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا. وفي وقت لاحق، وتحديدًا في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تفاوض البنك مع السلطة الفلسطينية حول الشروط الخاصة بمشروع معالجة مياه المجاري الطارئ في شمالي قطاع غزة وتم التوقيع عليها. ويهدف هذا المشروع إلى:

١- تخفيف المخاطر الآتية والآخذة في الازدياد على السلامة الصحية والبيئية للمجتمعات المحلية المحيطة بالبركة المتدفقة في منطقة محطة معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا.

الجزء	المكونات	التكلفة التقديرية (بالدولار الأمريكي)
الجزء (أ)		
١	نقل المياه المتجمعة من البركة: مضخات، نقل، وأحواض ترشيح، وأعمال الصيانة	١١,٣١٣,٠٠٠
٢	المساعدة الفنية	١,٠٨٣,٠٠٠
	المجموع الفرعي لتكلفة الجزء (أ)	١٢,٣٩٦,٠٠٠
الجزء ب		
١	إنشاء محطة معالجة المياه العادمة	٢٧,١١١,٠٠٠,٠٠
٢	التشغيل والصيانة لهذه المحطة	٢,٦٠٤,٠٠٠,٠٠
٣	تنفيذ الأعمال العلاجية	٣٥٠,٠٠٠,٠٠
٤	المساعدة الفنية	٣,٢٥٢,٠٠٠,٠٠
	المجموع الفرعي لتكلفة الجزء ب	٣٣,٣١٧,٠٠٠,٠٠
	مجموع تكلفة المشروع	٤٥,٧٢٠,٠٠٠,٠٠

الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه قد تم تنفيذه، وأن المواطنين في شمالي قطاع غزة يمكنهم التمتع بتحسّن كبير في نوعية الحياة التي يعيشونها، وفي البيئة ومستوى الخدمة. وعلاوة على ذلك فإن المياه العادمة المتدفقة المُعالجة من المتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً في دعم واستكمال موارد المياه المتوفرة، مما يقلص الفجوة بين جانبي العرض والطلب على المياه.

لقد تم وضع جميع العقود المتعلقة بتنفيذ الجزء (أ) قيد التنفيذ، في حين أن العقود الخاصة بالجزء (ب) الآن تحت الإعداد. ويتوقع الانتهاء من أعمال الجزء (أ) بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومن أعمال الجزء (ب) في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ عندما يكون الموقع الجديد جاهزاً للعمل وتكون المياه المتدفقة المُعالجة آمنة ويمكن إعادة استعمالها وترشيحها بمثل هذه الطريقة الاقتصادية والممكنة عملياً. وفي تلك اللحظة، سيُشعر الفلسطينيون في غزة بأن جزءاً أساسياً من



البنك الدولي

سوق التنمية العالمية

أو حلول الصرف الصحي البيئي المستدام والمنشآت الصغيرة، أو توفير كل هذه الخدمات معاً إلى العائلات الفقيرة.

- الصحة: حماية الصحة من عوامل المخاطر البيئية (تلوث الهواء داخل المنازل، ومياه الشرب الملوثة، والصرف الصحي غير الآمن)، بما فيها البرامج الابتكارية للترويج للنظافة الشخصية والصحية وتغيير الأنماط السلوكية.
- المصادر الطبيعية: الإدارة المستدامة للمصادر الطبيعية (الأرض، والمياه، والغابات)، وبشكل محدد بالنسبة لتزويد المياه، ومرافق الصرف الصحي، والطاقة للفقراء.

وتأتي مسابقة سوق التنمية هذه استكمالاً لعمل البنك الدولي عن طريق منح الفرصة للأفكار التي يقدمها الجمهور لحل المشكلات المحلية، وعن طريق العمل مباشرة مع المنظمات التي تنفذ هذه المشاريع.

والبنك الدولي هو أكبر ممول خارجي في العالم أجمع لمشاريع تزويد المياه ومرافق الصرف الصحي، كما أنه أكبر ممول للجهات الحكومية لخدمات الطاقة النظيفة.

وسوق التنمية عبارة عن برنامج للبنك الدولي يستخدم عملية تنافسية شفافة لدعم المبادرات الجماهيرية ذات النهج الابتكارية لحل القضايا التنموية التي تنطوي على تحديات مختلفة. ولقد تم منح حوالي ٣٤ مليون دولار كجوائز ضمن هذا البرنامج إلى حوالي ٨٠٠ مشروع صغير الحجم على مدى السنوات السبع الماضية.

كما قدّم برنامج سوق التنمية للعام الماضي جوائز بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي على شكل منحة، واستقطب ٢,٦٣٨ عرضاً من ١٣٦ دولة. ومن ضمن هذه العروض كانت الحصة الأكبر والتي وصلت إلى ٥٨ في المئة، من المنظمات غير الحكومية. أما ثاني أكبر حصة، والتي وصلت إلى ١٤ في المئة، فقد استأثر بها القطاع الخاص.

هناك المزيد من المعلومات حول المسابقة، متوفرة في الموقع الإلكتروني على الإنترنت: www.developmentmarketplace.org باللغة العربية. أو يمكن الاتصال مع فريق سوق التنمية على عنوان البريد الإلكتروني:

DMinfo@worldbank.org

جوائز بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي

الحد الأعلى للجائزة الواحدة هو ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

آخر موعد لتقديم العروض هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥

سيقوم البنك الدولي بتنظيم مسابقة تنافسية لمنح جائزة بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي لأفضل الأفكار التي من الممكن أن تؤدي إلى توفير المياه النظيفة، والصرف الصحي، والطاقة للمجتمعات المحلية في الدول النامية التي تفتقر إلى هذه الخدمات الأساسية.

تسعى «مسابقة سوق التنمية» للسنة الحالية، وهي بعنوان «الابتكار في توفير خدمات المياه، والصرف الصحي، والطاقة للفقراء»، إلى استدراج عروض للمشاريع الصغيرة المحلية، التي تتوفر فيها الإمكانية والطاقة اللازمة لتوسعتها تدريجياً في المستقبل. وسوف يتم اختيار الفائزين من قبل هيئة محكمين دوليين يشكلها البنك الدولي وخبراء تنمية مستقلين في «مسابقة سوق التنمية» التي ستقام في التاسع من أيار/مايو، ٢٠٠٦ في واشنطن العاصمة.

أما المشاريع التي فازت في مثل هذه المسابقة من قبل فتشمل بناء اللعبة الدوّارة merry-go-rounds للأطفال، التي تضاعف عددها كعدد مضخات المياه في جنوب أفريقيا، وإعادة استخدام مياه المساجد لريّ الحقول الجافة في اليمن، وبناء مولدات محمولة تعمل بالطاقة الشمسية لتأجيرها إلى المنازل في المناطق النائية.

ومسابقة سوق التنمية لعام ٢٠٠٦ مفتوحة أمام الجميع : جماعات المجتمع المدني، المبادرون الرواد في الأعمال الاجتماعية، والمنظمات الشبابية، والمؤسسات الخاصة، والأكاديميون، وشركات القطاع الخاص، من أصحاب الأفكار الفريدة من نوعها والتي قد لا تستقطب التمويل من المصادر التقليدية للتمويل. وسوف يصل الحد الأعلى للجائزة إلى ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل مقترح.

سيتم قبول مقترحات العروض حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ويجب أن تتناول المقترحات البنود التالية:

- إيصال الخدمات: الإيصال المستدام لخدمات توفير المياه، أو الصرف الصحي، أو الطاقة أو كلها معاً إلى الأسر الفقيرة.
- البيئة: توفير الطاقة المتجددة، أو تكنولوجيات المياه النظيفة، أو كفاءة الطاقة،

Announcement: Appointment of New World Bank Country Director for the West Bank and Gaza

Mr. A. David Craig, a New Zealand national, holds an engineering degree from his home country and a doctorate in economics from the University of Grenoble, France. He joined the World Bank in 1984 as an Energy Economist after holding similar positions in New Zealand and Papua New Guinea. His career in the World Bank has been concentrated in Russia, Eastern Europe and Western Africa, his most recent assignment being as Director for a group of six countries in West Africa.

Married with three children, Mr. Craig has been a regular private visitor to the region. He will take up his position as Director for the West Bank and Gaza starting mid January 2006.



إعلان : تعيين مدير وممثل مقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السيد أ. ديفيد كريغ، نيوزيلاندي الجنسية، ويحمل درجة جامعية في الهندسة من بلده الأصلي، وشهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة غرينوبل في فرنسا. التحق الدكتور كريغ بالبنك الدولي عام ١٩٨٤ كخبير اقتصادي في مجال الطاقة بعد أن شغل مناصب مماثلة لذلك المنصب في نيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة. وقد تركّز مساره المهني لدى البنك الدولي في العمل في روسيا وأوروبا الشرقية وغرب إفريقيا، وفي آخر تعيين له شغل منصب «مدير» مجموعة مؤلفة من ست دول في غرب إفريقيا.

السيد كريغ متزوج ولديه ثلاثة أطفال، وكان يزور المنطقة بصفة خاصة بصورة دورية. وسيتولى منصبه الجديد كمدير وممثل مقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.